الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـد خيضر– بسكـــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:

– مُحَمَّد اسماعيل تومي.

الأستاذة المشرفة:

– د. فطوم حوحو

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– رابح خوني	– أستاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
– فطوم حوحو	– أستاذ محاضر – أ –	مقررا	بسكرة
–وليد صيفي	– أستاذ محاضر – أ –	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـد خيضر– بسكـــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـــوم التجارية

الموضوع

دور الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:

– مُحَمَّد اسماعيل تومي.

الأستاذة المشرفة:

– د. فطوم حوحو

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– رابح خوني	– أستاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
– فطوم حوحو	– أستاذ محاضر – أ –	مقررا	بسكرة
–وليد صيفي	– أستاذ محاضر – أ –	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عز وجل : "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

يقول الرسول ﷺ:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي نعمنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه، وإعانته لنا ومنحنا الرشد والثبات، آمنين أن يتقبله منا خالصا لوجه الكريم.

يسعدني في نهاية مطاف هذه المرحلة العلمية أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة الفاضلة الدكتورة" حوحو فطوم"، المشرفة على هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعا، حيث كان لخبرتها وإرشاداتها أكبر الأثر في إتمام هذه المذكرة بحمد الله، فلها مني كل الاحترام والوفاء والتقدير.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم، التي من شأنها أن توجه هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه إلى أساتذتي بأسمى عبارات الود والعرفان على كل ما قدموه لنا خلال مسارنا الدراسي، وإلى كل أعضاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير.

ونتوجه بخالص شكرنا إلى كل من ساهم معنا لإتمام هذا العمل من بعيد أو من قريب رادين من المولى عزّ وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم

وشكرا

الإهداء

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة، وسعت صابرة للوصول إلى

أعلى درجات النجاح، وكلها أمل للوصول، إلى من غمرتني بحبها ودعائها الدائم لي

إلى ملاكي في الحياة إلى أمي الحبيبة

إلى من كد وعانى وبذل الغالي وأعطى الكثير

إلى من صنع العزة فوق الجبين، ووجدت بجانبه الأمان، إلى من أكن له الهيبة والوقار

إلى والدي العزيز

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى سندي

ومصدر قوتي إخوتي

وكل من أرى التفاؤل بأعينهم وجميع اصدقائي

إلى زملائي الذين كانوا عونا لي في مشواري الدراسي وكل من علمني حرفا وكل أساتذتي الكرام ومن وقف إلى جانبي وساعدني وشجعني

اسماعيل

ملخص الدراسة

يمثل القطاع الفلاحي العمود الفقري للاقتصاديات الدول، نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي، والاستثمار في هذا القطاع يعد من بين أهم التوجهات الاقتصادية حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات خلال (2010-2020).

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم القاء الضوء على الاستثمار الفلاحي بالجزائر كأحد اهم البدائل التصديرية خارج نطاق المحروقات ، وذلك من خلال عرض واقع الاستثمار في الجزائر وتأثيراته على تنمية الصادرات وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها الى أن الاستثمار الفلاحي لا يزال يعاني من التهميش بالرغم من المؤهلات فلاحية التي تملكها الجزائر كما تبين لنا إن مساهمته في الصادرات كانت ضعيفة كون النتائج المحققة لا تزال بعيدة عن طموح جعل الاستثمار الفلاحي كبديل تنموي للمحروقات، حيث انه في سنوات بدا يشهد تحسن طفيف لذلك يجب النهوض بالقطاع الفلاحي ليصبح قطاع تنموي يمكن الاعتماد عليه في سبيل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

- **الكلمات المفتاحية : الاستثمار في القطاع الفلاحي، واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، التصدير خارج نطاق المحروقات.**

Abstract:

The agricultural sector represents the backbone of the economies of countries, due to the vital and effective role it plays in economic activity, and investment in this sector is among the most important economic trends, as this study aims to know the role of agricultural investment in developing exports outside the scope of hydrocarbons during (2010-2020) .

In order to achieve the objectives of the study, light was shed on investment in the agricultural sector in Algeria as one of the most important export alternatives outside the scope of hydrocarbons, by presenting the reality of the sector in Algeria and its effects on the development of exports. The study reached a number of results, the most important of which is that the agricultural sector is still suffering from marginalization. Despite the agricultural qualifications that Algeria possesses, as it turned out to us that its contribution to exports was weak, because the results achieved are still far from the ambition to make agricultural investment as a developmental alternative to hydrocarbons, as in years it seemed to witness a slight improvement, so the agricultural sector must be promoted to become a development sector that can be relied upon. In order to diversify the economy outside the hydrocarbon sector.

- **Keywords: Investment in the agricultural sector, the reality of agricultural investment in Algeria, export outside the scope of hydrocarbons..**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(**01**)	حجم الاراضي الزراعة الصالحة في الجزائر و الاراضي الغابية.	52
(**02**)	مساهمة المناطق الطبيعية في الانتاج الفلاحي.	53
(**03**)	تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	53
(**04**)	التطورات في قيمة صادرات في الجزائر للمنتجات الفلاحية.	54
(**05**)	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال (2010-2020)	56
(**06**)	مساهمة الاستثمار الفلاحي في توفير مناصب الشغل.	58

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(**01**)	حجم الاراضي الزراعة الصالحة في الجزائر و الاراضي الغابية.	52
(**02**)	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال (2010-2020)	57
(**03**)	مساهمة الاستثمار الفلاحي في توفير مناصب الشغل.	58

مقدمة

يعد التصدير من اهم القضايا التي كانت تشغل الدول العالم اذ اعطته اهمية كبيرة و ذلك بسبب الدور الذي يلعبه في جلب الثروات لها لتلبية مختلف حاجاتها الضرورية من الدول الاخرى دون ان يكون هناك افتقار في المواد الداخلية لهذه الدول لهذا اصبحت العديد من البلدان تسعى بالعمل الجاد الى تنويع و تنمية صادراتها و انجاحها من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية تنويعية هدفها رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي، اذ ازداد الاهتمام بالتنويع الصادرات بسبب ادراك الدول ذات الموارد الطبيعة الكثيفة سيطرت هذه الموارد على انتاجها و تجارتها الخارجية و مواردها المالية و بالتالي تتحول هذه الدول الى الاحادية في الانتاج و التجارة و نظرا للمخاطر التي تمثلها هاته الوضعية في الاعتماد على الموارد الطبيعية فان تطوير سياسات تنويع الصادرات للدول تصبح ضرورية و ذلك لان هذه الموارد الطبيعية و اسعارها كثيرة التذبذب.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم بدفع عجلة الاقتصاد نحو النمو عن طريق امتصاص البطالة و تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء و تصدير الفائض منه الى الدول الاخرى اذ يعد الاستثمار الفلاحي وسيلة من اهم الوسائل المساهمة القطاع الفلاحي و تطويره .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي مازال اقتصادها يعاني من ضرر في قطاعاتها الرئيسية التي يعتمد عليها في تحقيق امنها الغذائي و يلعب الاستثمار الفلاحي دور كبير في تحررها وهو السبب الذي يعود أساسا إلى اعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي و بهذا فإنها اولت اهتمام بالغ الاهمية بالاستثمار الفلاحي في السنوات الأخيرة اذ انه وسيلة هامة لتنمية الصادرات خارج المحروقات والحصول على النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات، أو عن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة من التوسع في الإنتاج الفلاحي محل الاستيراد الفلاحي مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات

ومصدر

I. إشكالية الدراسة والأسئلة البحثية :

وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف يساهم الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات في الجزائر ؟**

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع تم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي المحددات الاقتصادية للاستثمار الفلاحي؟
2. ما واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟
3. هل هناك دور للاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر؟

II. فرضيات الدراسة.

وحتى نتمكن من الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي سيتم إما تدعيمها او نفيها:

- **الفرضية الاولى:** تتمثل المحددات الاقتصادية للاستثمار الفلاحي في السياسات التي تتحكم في سوقه كسياسة الانتاج و تسويق، وسياسة التسعير و غيرها....مما يساعد في تنمية و تنويع الصادرات والتي تتطلب اولا دراسة و تحليل البيئة الداخلية و الخارجية للدولة المعنية و دراسة وضعية السوق و تحليلها.
- **الفرضية الثانية:** ان الاستثمار الفلاحي في الجزائر مهمش و دلك بسبب ان الدولة الجزائرية لم تعطه اهمية كافية.

- **الفرضية الثالثة:** ليس هناك دور للاستثمار الفلاحي في تنويع و تنمية الصادرات و ذلك بسبب الاهمال الذي يعاني منه القطاع .

III. الدراسات السابقة:

من خلال عملية البحث، اتضح أن الموضوع يحتوي على مجموعة معتبرة من الدراسات السابقة تناولت الاستثمار الفلاحي و دور في تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات، وذلك من عدة زوايا و مفاهيم مختلفة ، منها ما تعلق ب الاستثمار الفلاحي، ومنها ما تعلق بالصادرات و إلى غير ذلك من المواضيع، كما أن هذه الدراسات ساعدتنا كثيرا في توجيه هذه الدراسة و سنتطرق لهذه دراسات في ما يلي:

- **الدراسة الاولى:** فريدة عيادي. (15 06, 2020). دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر–واقع وآفاق–. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية ، المجلد 57، العدد 04.
  - حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر و ايضا الى تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر من جهة، وتقييم القطاع الفلاحي في الجزائر لمعرفة واقع هذا القطاع عبر مختلف المراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكذلك دراسة آفاق الاستثمار الفلاحي في الجزائر باعتبارها تزخر بثروات طبيعية مهمة مما يجعل مستقبل هذا القطاع واعد في المستقبل.
  - و قد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: لقد سجل القطاع الفلاحي تطورا ملحوظا بتحقيقه نتائج إيجابية من حيث زيادة الإنتاج الزراعي، ووصول شعبة الحبوب والبطاطا في سنة 2019 إلى تحقيق اكتفاء داخلي يضمن الأمن الغذائي، المشرع الجزائري نص في التعديل الدستوري على تحسين مناخ الأعمال لتمكين المستثمرين من الاستثمار بأريحية، منح المشرع الجزائري ضمانات مهمة للمستثمر لأجل تمكينه من الاستثمار في الجزائر في كل القطاعات وخاصة في القطاع الفلاحي.
- **الدراسة الثانية:** جميلة كربوج، و ليلى اللحياني. (10, 2022). الاستثمار الفلاحي في الجزائريين رهان التنمية الاقتصادية و تحديات الواقع. المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية، المجلد 59 ، العدد 04.
  - تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مقومات مناخ الاستثمار في القطاع الفلاحي والوقوف على واقع الاستثمار الفلاحي وعرض أهم التحديات التي تواجهه في ظل التغييرات الاقتصادية العالمية.
  - توصلت الدراسة الى نتائج أهمها: اهتمت الجزائر بالاستثمار في القطاع الفلاحي ،باعتباره ثروة هامة يعول عليها خارج المحروقات، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة منذ العشريتين، غير أنها لم تصل الى الأهداف المرجوة في تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة مستقرة و مضبوطة ،خاصة مع ضعف حجم الاستثمارات الفلاحية و الزراعية على المستوى المحلي و الأجنبي و هذا راجع إلى مناخ الاستثمار الذي لم يعرف ملائمة ولا استقرار بسبب المشاكل الإدارية والمالية التي لا تزال محل دراسة من حين الى آخر رغم أن الجزائر تمتلك مقومات كبيرة و متنوعة تسمح لها بإيجاد هذا المناخ و تكون من الدول الرائدة في توفير المنتوجات الفلاحية والزراعية.

- **الدراسة الثالثة:** عمر حوتية، و مونيرة سعيج. (31 12, 2018). تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي. مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال، المجلد 02، العدد .07.
  - تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :إبراز أهمية تشجيع الاستثمار الزراعي في الجزائر؛ عرض تجربة الجزائر في الاستثماري الزراعي على المستوى المحلي والعربي؛ تحديد تأثير زيادة الاستثمارات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر؛ تبيان مساهمة الاستثمارات الزراعية المنجزة في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر.
  - أن الدولة الجزائرية نجحت من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحسين أداء قطاع الأسماك مما جعل نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك تصل إلى 88.50 % منذ سنة 2000 ، أن تطبيق الدولة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في هذه الفترة ، أسهم في نمو الصادرات الغذائية للجزائر لتصل إلى 1401.10 مليون دولار، من خلال تحسين إنتاج مختلف السلع الغذائية النباتية والحيوانية منها، أن القطاع الفلاحي حقق نتائج جيدة مقارنة بتلك المتوقعة من قبل الاقتصاديين والخبراء الفالحين حيث بلغ الإنتاج الزراعي أعلى مستوياته بـ 21966.60 مليون دولار، من خلال زيادة إنتاج بعض الشعب الغذائية مما رفع الصادرات.

IV. أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على الوضع الراهن للاستثمار الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائها في تحقيق تنويع للصادرات.
- توضيح معالم تنمية و تنويع الصادرات بمختلف جوانبها.
- إلقاء الضوء على الاستثمار الفلاحي في الدولة الجزائرية.

V. أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة اهمية كبيرة حيث ان مختلف الدول النامية في سنوات الاخيرة ابدت اهتمام كبيرا بالاستثمار الفلاحي لما يعود به من منافع على التنمية الاقتصاد و ذلك عن طريق تنمية و تنويع الصادرات، و الجزائر احد هذه الدول اذ انه يمكننا معرفة مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات الجزائرية.

VI. منهجية الدراسة:

من اجل دراسة الإشكالية الإجابة على الأسئلة المطرحة والوصل إلى الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث أنه تم اعتماد على المنهج الوصفي في جانب النظري قمنا بالتطرق فيه إلى تعرف على ماهية الاستثمار الفلاحي و ماهية الصادرات، و المنهج التحليلي اعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال تحليل البيانات التي تم تحصل عليها من خلال البحث في المواقع الدولية الخاصة بإحصاءات الاستثمار الفلاحي و الصادرات.

I. تصميم البحث:

يختص هذا العنصر المتعلق بتصميم البحث بتحديد مختلف أبعاد البحث وعناصره و التي تتمثل في:

1. **هدف الدراسة:** يعتبر الهدف الأساسي معرفة مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات.
2. **نوع الدراسة:** معرفة دور الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات .

3. **مدى تدخل الباحث:** تم وصف و دراسة الأحداث كما هي بشكل دقيق و صادق و حيادية التحليل لإنتاج علم موضوعي أي كان التدخل بالحد الأدنى.
4. **التخطيط للدراسة:** الدراسة تناوبية (معلمية ثم استشرافية).
5. **وحدة التحليل:** تتمثل في الجزائر.
6. **المدى الزمني:** لقد كانت دراسة مقطعية تمت على مرة واحدة حيث تم انجاز الجزء النظري و إعادة صياغته و تعديله كما تم إجراء الدراسة التطبيقية هذا خلال منتصف شهر جانفي 2023.

II. أسباب اختيار الموضوع:

ان الاسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات، دون غيره من المواضيع،:هي:

- زيادة الاهتمام مؤخرا بالقطاع الفلاحي و التوجه الى بالاستثمار فيه.
- الازمات التي حدثت مؤخرا جعلتنا نحاول ايجاد طريقة اخرى لتنويع الصادرات خارج نطاق المحروقات.
- الثروات الفلاحية التي تملكها الجزائر الغير مستغلة و البحث عن طرق الى الاستفادة منها.

III. خطة البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة الى:

- **الفصل التمهيدي** الذي خصص لطرح مقدمة حول موضوع الدراسة حيث تم فيه طرح الاشكالية و تساؤلات الفرعية و الفرضيات و اهداف و منهج و تصميم البحث.
- **الفصل النظري:** بعنوان الاطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي و الصادرات و تم تقسيمه الى ثلاث مباحث كالاتي: المبحث الاول حول ماهية الاستثمار الفلاحي و تم التطرق في المبحث الثاني الى اساسيات الاستثمار الفلاحي اما المبحث الثالث كان حول اساسيات في الصادرات.
- **الفصل التطبيقي:** بعنوان دراسة حالة مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) و تم تقسيمه الى ثلاث مباحث كالاتي المبحث الاول حول تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر، و المبحث الثاني تطرقنا الى مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات ام المبحث الاخير الثالث كان حول دور الاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات.

الفـــصل الأول

الاطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي والصادرات

تمهيد:

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال العلوم الاقتصادية لما له من أثر بالغ في نمو وتطور اقتصاد البلاد و من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي، يجب للدولة أن تستثمر فيه اذ تعد المشاريع الاستثمارية الفلاحية من اهم المحاور الاقتصادية التي يمكن ان تعتمد عليها اقتصاديات البلدان، فنجد أنها تهدف دوما إلى توسيع نشاطاتها، حيث تعتبر المشاريع الاستثمارية الركيزة الأساسية في تنمية الاقتصادية، فقد أصبح الاتجاه السائد بين دول العالم سواء المتقدمة أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري و الدفع في اتجاه تشجيع الاستثمار، و تعتبر الاستثمارات الفلاحية من القطاعات الحيوية التي يتم الاعتناء بها نظرا لما تساهم به في تحسين مؤشر ات النمو و التنمية و ذلك عن طريق تنويع الصادرات و التوسيع في مبيعات المنتجات لتخفيض عبء الواردات اذ ان الصادرات لها دورا أساسيا في تسريع النمو الاقتصادي.

لذا و لإلمام بالموضوع سوف نتطرق في هذا الفصل الى "**الاطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي و الصادرات**" و ذلك بتقسيمه الى:

- **المبحث الاول: ماهية الاستثمار الفلاحي.**
- **المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الفلاحي.**
- **المبحث الثالث: أساسيات في الصادرات.**

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الفلاحي.

يعتبر الاستثمار الفلاحي جزءا من الاستثمار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي فان مفهومه يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الاستثمار في القطاع الفلاحي له خصائص ومتطلبات تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الفلاحي.

يمتلك القطاع الفلاحي عوامل أساسية إذا ما تم تنميته وتطويره، فإنه يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، ويعد الاستثمار الفلاحي من أهم السبل للنهوض بالقطاع وتطويره.

الفرع الاول: تعريف الاستثمار.

يعد الاستثمار عنصراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية، وجزء مهم من الطلب الكلي من ناحية أخرى لذلك كان لزاماً على الاقتصاديين أن يضعوا تعريفاً محدداً لهذا النشاط المهم و من بين هذه التعاريف نجد:

لقد اصطلح الاقتصاديون الكليون على أن الاستثمار بانه هو إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية أو هو مجموع الإضافات الصافية من المنتجات الرأسمالية إلى الثروة القومية أي مجموع المنتجات التي لا تستهلك خلال فترة حساب الناتج القومي، بل تضاف إلى الثروة القومية أو إلى رصيد المجتمع من رأس المال. (الغرباوي، 2020، صفحة 15)

كما ينصرف مفهوم الاستثمار عند الاقتصاديين إلى توظيف النقود أو الأموال سواء لأجل طويل خمس سنوات فأكثر أو أجل متوسط لمدة أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات و أن الاستثمار هو عملية إنماء الذمة المالية أو عملية تهدف إلى خلق رأس المال، أو إيجاد مشروعات اقتصادية من أجل تحقيق فوائد مالية. (الصباحي، 2019، صفحة 30)

و هناك من يرى ان الاستثمار يقوم "على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل " وعليه يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. (عيسى، 2016، صفحة 48)

و من وجهة اخرى يعد الاستثمار نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى مدة طويلة من الزمن، ولذلك يطلق عليه البعض إنفاق رأسمالي تمييزاً له عن المصروفات التشغيلية أو الجارية، وهي التي تتم من يوم إلى آخر، مثل الأجور والمرتبات وشراء المواد الخام، أما الإنفاق الرأسمالي فأنه يشمل كل المفردات الضرورية لتحقيق تقدم المشروع في الأجل الطويل، مثل بناء مصنع جديد، وشراء آلات وعدد لخط إنتاج جديد، والقيام ببحوث لتحسين سلعة قائمة أو إخراج سلع مبتكرة. (الساعدي، 2020، صفحة 16)

وقد ذهب جانب من الفقه الاقتصادي إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه : سعي بلد تراكم فيه المال المدخر فضاقت به ميادين الاستثمار المحلي ولم يجد فيها توظيفاً مجزياً، إلى توظيفه في بلد آخر ، يجد فيه هذا المال العاطل جزاء أوفى فيستفيد البلد الدائن مما يواتيه البلد المدين من ريع المال المقرض، ويستفيد البلد المدين من توظيف المال المقترض في تنمية ناتجه القومي ويلاحظ على هذا التعريف انه يخلط في حقيقة الأمر بين الادخار والاستثمار وجعل من ضيق السوق الذي تراكمت فيه الأموال المدخرة السبب الوحيد لتوظيفها في الخارج. في حين أن الواقع يشير إلى وجود عوامل أخرى مهمة مثل تنويع المخاطر وزيادة العوائد المالية للمستثمر. (زغير، 2015، صفحة 16)

الاستثمار: هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال أو التضحية بثروة مالية مؤكدة حالية قصد تحقيق ثروة مستقبلية غير مؤكدة، وبالنسبة للمشروع الواحد هو شراء أو تكوين أصول إنتاجية مثل المباني والمعدات وتجهيزات المصانع. (شيخة، 2021، صفحة 08)

ويعرف ايضا بأنه: عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية، بموجبها يجرى توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية (...) في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول، في ظروف تتسم بالأمان قدر المستطاع، مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر. (ابراهيم، 2018، صفحة 103)

وعليه فالاقتصاديون لم يتفقوا على تعريف موحد لعملية الاستثمار تبيين عناصره وأركانه وإنما أكتفوا بتعريف الهدف من عملية الاستثمار وهو تحقيق الربح و من خلال التعاريف السابقة يمكن استخراج العناصر الأساسية التي تصاحب عملية الاستثمار وهي: (شيخة، 2021، صفحة 09)

- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- العائد المنتظر ليس مؤكد حيث تصاحبه درجة من عدم التأكد والتي تشير إلى المخاطر، وهذا العنصر له أهمية خاصة في عملية الاستثمار حيث يعتبر أساس التفرقة بين مفهوم الاستثمار ومفهوم الادخار، وإن كان خطوة أساسية نحو الاستثمار إلا أنه لا يحمل درجة عدم التأكد التضحية بقيم حالية أو مبالغ في الوقت الحاضر.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الفلاحي.

قبل تعريف الاستثمار الفلاحي، تجدر بنا إعطاء تعريف للفلاحة، والتي يقصد بها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان.

يعرف الاستثمار الفلاحي " بأنه تطوير الوسائل المادية للإنتاج والعمل على تحسينها ورفع كم كفاءتها الإنتاجية بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر حيث يشمل أي عمل آخر له علاقة بالفلاحة، كإعادة المحاصيل للسوق، عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة الأرض، العمل، رأس المال وتشغيلها بقصد إنتاج موارد فلاحية لسد الحاجات، أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الفلاحية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة، كما يعني الاستثمار في الفلاحة التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود، أو الجهد، أو الوقت الأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجياتهم ودخلهم في المستقبل فشراء محراث أو حوض للري

أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها ترمي إلى شكل أشكال الاستثمار وترمي إلى زيادة إنتاجية الفلاح أو دخله. (سراج و ناويس، 2022، صفحة 102)

و يعرف الاستثمار الفلاحي ايضا على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة بالقطاع الزراعي وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الاستثمار الزراعي من كفاءة ويعرف أيضا بأنه دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة الأرض والعمل ورأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة. وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي ممكن أي أكبر كمية كبيرة من الربح. أما في الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد ويتم الاستثمار الفلاحي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل غير أن مفهوم الاستثمار الفلاحي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجه الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية، الصناعية وغيرها. (شليحي و مزلف، 2020، صفحة 242)

و يعد ايضا عبارة عن تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب على ذلك من مخاطر والاستثمار الزراعي يعتبر أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث بالإضافة إلى احتمال فشل المشروع والخسائر بسبب التأثير المتبادل مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يقع بعضها خارج نطاق سيطرة النظم، يتأثر الاستثمار الزراعي بالظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات تساقط الأمطار والجفاف والصقيع والبرد...الخ، والتي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية للنشاط الفلاحي. (بن جدو و بن عامر، 2020، صفحة 99)

كما يعتبر الاستثمار الزراعي بانه هو دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة وتشغيلها بقصد انتاج مواد زراعية تسد حاجات المستهلكين للحصول على افضل النتائج المختلفة ويعد الاستثمار في القطاع الفلاحي واسعا كلما اتسعت القاعدة الإنتاجية ويمكن القول بأن الزراعة اليوم لا تختلف عن اي صناعة اخرى واصبح المزارع قادرا على اتخاذ القرار بشأن الإنتاج والتسويق وادخال المكائن والآلات التي تمكنه من زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وعليه فأن الاستثمار في القطاع الفلاحي أخذ بالتوسع والتطور حيث أخذ يشمل: (حويش و الجبوري ، 2017، الصفحات 644-645)

- الاستثمار النقدي: وهو واسطة للحصول على خدمات عوامل الإنتاج المختلفة وتؤدي الاستثمارات النقدية دوراً مهماً في تسهيل العمليات الإنتاجية والصرف على عوامل الإنتاج المختلفة والتي تستعين بخدماتها من اجل الحصول على منتوج ما سواء كان نباتياً أم حيوانياً.
- الاستثمار المادي: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتمثل بكافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من قبل الإنسان وتستعمل في انتاج مستقبلي مثل شبكات الري والمباني وغيرها.

وعليه فان استثمار الفلاحي يعد بالجهد المبذول في الفلاحة عن طريق الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج وذلك لإنتاج سلع وخدمات كفيلة لسد حاجيات المستهلكين وتحقيق معدلات عالية من الأرباح من خلال القيام بمشاريع تعتمد على التكنولوجيا

الجديدة و يعمل على تحقيق تنمية كبيرة في وسائل الإنتاج المختلفة ويعمل على تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية والى تكوين رأس المال الفلاحي وزيادته.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي.

يتميز الاستثمار الفلاحي بخصائص تميزه عن انواع الاستثمارات الاخرى و التي يمكن وجودها مجتمعة إلا في الفلاحة ومن الضرورة فهم هذه الخصائص لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الفلاحية وإيجاد الحلول المناسبة لها وفيما يلي أهم هذه الخصائص: (شليحي و مزلف، 2020، الصفحات 243-244)

1. الدورة المالية: تختلف الدورة المالية في الزراعية على الصناعة، فالتحقق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط ومن ثم فهو ليس عملية مستمرة وتكون الدورة طويلة نسبيا .
2. تختلف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية: إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة عن السنة المالية من وجهة نظر المحاسبين وإعداد الميزانيات يختلف نوعا ما عن عمل المصارف.
3. الدورة الفلاحية: يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية إذ أن الفلاحة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض سنة أخرى من أجل تمكين التربة حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر لطبيعة إنتاجية مختلفة.
4. التكيف: إمكانية التكيف للاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات الإنتاجية وأحجامها وكذلك التناوب الفلاحي وتغيير اختيار مشاريع الاستثمار .
5. صعوبة التمويل الفلاحي: وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية خاصة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى، وتقدر قيمة الأرض والمباني وغيرها من المنشآت الثابتة بنحو 25% من رأس المال الفلاحي.
6. ضخامة نسبة رأس المال الثابت: تتصف الفلاحة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم لعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى.
7. عنصر المخاطرة عالي في الاستثمارات الفلاحة: تؤثر العوامل الطبيعية من جفاف وفيضانات وبرد وآفات كالأمراض والحشرات وغيرها على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية وهو يتأثر بالعوامل الجوية أكثر مما يتأثر بالتربة، ولو أن تأثير التربة كبير أيضا. ويحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها عرضة للتقلبات الفجائية. ولهذا يصعب على الزارع أن ينبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا علم له بها. وعلى هذا يعتبر العمل الفلاحي كثير المغامرة والمخاطرة ويمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي. (الواعر، 2019، صفحة 06)

و من خلال ما تقدم يمكن تخليص الخصائص التي ينفرد بها الاستثمار في القطاع الفلاحي في: (سراج و ناويس، 2022، الصفحات 102-103)

- للاستثمار الفلاحي دورة مالية طويلة نسبيا إذ أن التدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول ولا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد عند نهاية الفترة .
- الاستثمار الفلاحي له دورة فلاحية حسب نوع المحاصيل المنتجة، حيث يستوجب الإنتاج في سنة وإراحة الأرض في سنة أخرى لاستعادة قوتها أو عن طريق زراعتها بمنتوج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.
- يتميز الاستثمار الفلاحي بمجموعة من المخاطر تجعله يبدو أكثر صعوبة من الاستثمار في قطاعات أخرى.
- إن العملية الإنتاجية تحتاج إلى رأس مال ضخم مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ تقدر نسبة الأرض والمباني وغيرها من المنشآت الأخرى نسبة 25% من رأس المال الفلاحي..
- إمكانية تكيف الاستثمار الفلاحي خاصة في الإنتاج النباتي وذلك نظرا لخصوبة الأرض ودرجة قابليتها وصلاحيتها للري. المخاطرة هي من أهم المشاكل التي تعيق القطاع الفلاحي والتي تتولد عن دخول العوامل الطبيعية كسوء المناخ والأوبئة والكوارث الطبيعية والتي ينتج عنها عدة أضرار بالقطاع الفلاحي .
- تذبذب الإنتاج الفلاحي بسبب الظروف المناخية مما قد يؤدي إلى اختلال الأسواق العرض والطلب) والذي يؤدي بدورها إلى المضاربات في أسواق الغذاء وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية بشكل خيالي.
- تأثر المحاصيل بالظروف المناخية وهذا قد يؤدي إلى عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج والناتج النهائي للعمليات الإنتاجية.
- صعوبة التنبؤ بمستقبل الاستثمار في القطاع إذ نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل من خلال التنويع في مجال الاستثمارات ولكن ترتفع نسبة المخاطرة بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية.

المطلب الثالث : أهمية الاستثمار الفلاحي أهدافه.

يعتبر الإستثمار الفلاحي المحرك الرئيسي و الدافع للتنمية الفلاحية المستدامة اذ ان له اهمية كبيرة حيث يؤدي الى رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة كما انه يهدف الى اقامة مشروعات جديدة تنمى القدرة الانتاجية و البشرية مما يؤدي الى زيادة معدلات النمو و تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

الفرع الاول: أهمية الاستثمار الفلاحي.

ان اهمية الاستثمار الفلاحي تأتي من اهميته في التنمية الفلاحية و بالتالي فالتنمية في القطاع الفلاحي تتطرق الى كافة الاجراءات التي تؤدي الى تطوير القوى المنتجة لأحداث الزيادة في انتاج القطاع الفلاحي فالاستثمار في هذا القطاع يعد مهما اذ انه هو أحد المصادر الرئيسة لحصيلة العملة الاجنبية التي يمكن استعمالها لتأمين مستلزمات الإنتاج وهو يعد ايضا من المصادر الأساسية لمد الصناعة بالمواد الأولية وبالقوى العاملة اللازمة للعملية الإنتاجية عن طريق استغلال الفائض منها وعليه فإن زيادة الاستثمارات الفلاحية سوف تؤدي الى تنمية القطاع الفلاحي ويتيح للدولة مايلي: (حويش و الجبوري ، 2017، الصفحات 645-646)

1. تحقيق الأمن الغذائي: تعد الدول النامية ذات مستوى متدن جدا من حيث اشباع كامنة وذلك لاستحواذ النشويات على نسبة تتراوح بين (60%) – (85%) من السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في هذه الدول.

2. تلبية حاجات القطاع الصناعي من المحاصيل الصناعية مثل مصانع السكر والزيوت النباتية ومصانع التعليب والألبان ومصانع النسيج المختلفة إلى المواد الأولية الزراعية.
3. العمل على التحول من الاستيراد الى التصدير: يمكن أن يكون للاستثمارات الفلاحية دور في تحسين الميزان التجاري وخصوصاً اذا ما علمنا أن الحاجة إلى الغذاء في مختلف العالم هي في زيادة مستمرة مما يعني توفر الاسواق الضرورية لتصريف السلع الزراعية الفائضة عن الحاجة المحلية وخصوصاً في الاقطار العربية التي هي بأمس الحاجة لتلبية احتياجاتها وضمان استمرارها .
4. دعم الاستقلال الاقتصادي ولذلك فأن مشكلة الغذاء من اهم المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية في الوقت الحاضر التي سوف تتعمق في المستقبل بشكل أكبر مما يهدد الاستقلال السياسي والاقتصادي ومن ثم يضعف الارادة الوطنية وخاصة في البلدان الفقيرة التي لا تستطيع توفير مستلزمات الغذاء الضروري لمجتمعاتها.
5. يمكن للزراعة أن تؤدي الدور الكبير في ايجاد عدد من التوازنات في الهيكل الاقتصادي وذلك انطلاقا من مرونتها في الاستثمار من حيث امكانية زيادة انتاجية الزراعة بتكاليف واستثمارات قليلة إذ يوفر استعمال المتاح من الاستثمارات في مجالات الأخرى و زيادة انتاجية الزراعة عن طريق استعمال المكننة وسحب طاقة العمل لاستعمالها في القطاعات الأخرى .

كما يمكن اضافة مزايا التالية التي يوفرها الاستثمار الفلاحي: (مُحَّدين، 2019، صفحة 73)

- إطلاق حرية تحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية.
- إطلاق حرية القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع واستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتشمل الأسمدة الكيماوية و التقاوي و المبيدات الكيماوية.
- إطلاق حرية البيع لجميع المحاصيل الزراعية.
- التسويق الحر للسلع الفلاحية عن طريق إعادة بورصتي البضاعة الحاضرة والعقود .
- تشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية .
- إطلاق حرية القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية .
- تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- توفير بنية أساسية قوية في مجال الزراعة.
- وفرة الأراضي الصالحة للاستصلاح والاستزراع.
- وجود مصادر المياه خاصة مع استخدام أساليب الري الحديثة
- وجود عمالة زراعية مدربة .
- وجود سوق استهلاكي كبير للمنتجات الزراعية.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الفلاحي.

إن الهدف الأساسي الذي يرتكز عليه الاستثمار في القطاع الفلاحي التنمية الاقتصادية و بهذا فإنه يكفي استعراض الأهداف التي ركزت عليها التنمية الاقتصادية الفلاحية بشكل عام نظراً للترابط والتداخل في الجوانب التنموية المختلفة وبالتالي فإن ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية يتمثل فيما: (عزاوي، 2005/2004، الصفحات 09-10)

1. زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يضمن الدخل الوطني الإجمالي مما رفع متوسط نصيب الفرد إلى أقصى مستوى ممكن بتحقيق تراكم الرأسمال، ويتم ذلك عن طريق زيادة النمو سواء في الناتج أو في الإنتاجية الفلاحي تلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الأخذين في النمو، وإلى زيادة الصادرات و الحد من الاعتماد على الواردات.
2. الاستقرار الاقتصادي تحقيق العمالة بمعنى آخر التوصل إلى إنتاج أكبر قدر من الناتج الزراعي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد وللاستقرار أهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى إلى تحسين فترات الازدهار والانكماش في الدورة التجارية مع الأخذ في الحسبان ما يتسم به الإنتاج الزراعي من عدم الاستقرار بسبب تقلبات المناخ والمؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيحب توسيع الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي إقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى
3. التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار الفلاحي و رفع معدلات نمو الدخل الوطني وهو يؤثر بشكل مباشر في معدلات الادخار والاستثمار والهدف يحتاج تحقيقه إلى شرطين أساسيين هما: توفير البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة و تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمار.
4. العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج هو من الأهداف الرئيسية لمعظم الحكومات وكثيرا ما تحدد السوق كيفية توزيع هذه المنافع.
5. ارتباط الاستثمار الزراعي بأهداف تكون في حدود الموارد الاقتصادية المتوفرة وفي إطار الأساليب التنموية المستخدمة فتكون ممكنة التحصيل وأن لا يحدث تعارض بين الأهداف الرئيسية والثانوية فتكون متكاملة مع أهداف التنمية الاقتصادية الفلاحية.

و يمكن اختصار اهداف الاستثمار في القطاع الفلاحي في نقاط الاتية: (سراج و ناويس، 2022، صفحة 102)

- زيادة قدرة الإنتاج الفلاحي على إتاحة السلع الغذائية وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك الحد من استيرادها.
- العمل على تنويع وتنمية الصادرات للسلع الفلاحية.
- العمل على رفع مستوى الدخول الفلاحية فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض .
- تحقيق مستوى غذائي متوازن وملائم للسكان.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة بالنسبة لأصحاب الإنتاج الفلاحي.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية.

المطلب الرابع: متطلبات الاستثمار الفلاحي و مجالاته.

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بعد توفر المبالغ المالية بتوفر الموارد الطبيعية و الموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية.

الفرع الاول: متطلبات الاستثمار الفلاحي.

إن متطلبات الاستثمار في القطاع الفلاحي متعددة ويحتاج بعضها لأن تتوفر بشكل كمي والبعض الأخر بشكل نوعي، وتتمثل هذه المتطلبات في الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني، التي على أساسها يتم اختيار موقع المشروع الملائم من بين الخيارات المتاحة وتحدد نوعية الإنتاج والتقنية المناسبة، ويأتي بعد ذلك تحديد مصادر التمويل وشروطه ثم التسعير والتسويق داخليا أو خارجيا، وكذا إمكانية تصنيع هذه المنتجات الزراعية بغرض ضمان تصريف نسبة كبيرة من مخرجاتها، مع تحديد كذلك متطلبات الخدمات المساندة ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي: (غردي، 2012/2011، صفحة 91)

1. الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة :يمثل توفر الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة العنصر الأساسي للاستثمار الزراعي، حيث يسمح وجود هذه الأراضي بإنتاج محاصيل متنوعة أو القيام بالزراعة المختلطة بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، مع إمكانية زيادة المساحة المحصولية بشكل مستديم أو موسمي، وذلك يعتمد على مدى توفر المياه ومعدلات هطول الأمطار، كما أن توفر العمالة الزراعية في المناطق الريفية يسمح بالتقليل من تكاليف عنصر العمل في الإنتاج الزراعي، ويعتمد ذلك على طبيعة المشاريع المقترحة للتنفيذ ونوعية المحاصيل المراد إنتاجها فيها.
2. مصادر الثروة الحيوانية :إن توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية يعتبر من متطلبات الاستثمار الزراعي في هذا المجال، حيث توفر أعدادا هائلة من الثروة الحيوانات، إضافة إلى وجود مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية التي يمكن تنميتها لتوفير المزيد من الأعلاف الحيوانية، هذا فضلا عن إمكانية تربية الحيوان جنبا إلى جنبا مع الإنتاج النبات.
3. تحديد التقنية الملائمة للإنتاج الفلاحي: يعتبر استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الفلاحي من متطلبات الاستثمار الفلاحي، لأنها عملية متجددة وكذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي، و يتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات للأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة والنظافة والحصاد، بالإضافة إلى الآليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب. (شليحي و مزلف، 2020، صفحة 245)
4. تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي : إن تحديد نوعية الإنتاج الزراعي يعتبر من متطلبات الاستثمار الفلاحي، وهذا في إطار التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ضمن استراتيجيتها أو خططها التنموية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تهدف من خلالها إلى زيادة الإنتاج الغذائي لدوره في تحقيق الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاجتماعي، و خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من القوى العاملة. ويشمل الإنتاج الزراعي الحبوب بأنواعها، اللحوم ومنتجات الألبان بأنواعها،

الخضروات والفواكه وغيرها، إلا أن هذه المنتجات تحتاج إلى بيئات مناخية وأنواع أتربة مختلفة، مما يجعل عملية تحديد نوعية الإنتاج مرتبط بتحديد المشاريع الاستثمارية الزراعية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات، وهو ما يمكن من خلق توازن إقليمي في البلد الواحد. (بن جدو و بن عامر، 2020، صفحة 100)

5. التمويل الفلاحي: يعتبر التمويل الزراعي من أهم القضايا التي يمكن لها أن تعوق الاستثمار الفلاحي، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين. فالقطاع الزراعي يحتاج إلى تمويل مرحلي مبرمج من بداية إعداد التربة إلى الحصاد والنقل والتسويق، وعليه فإن نقص التمويل أو انقطاعه يؤدي إلى فشل الموسم الزراعي، ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة، مما يؤدي بالمزارعين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي المحدود، مما يقلل من المساحة المزروعة ومن تنوع المحاصيل وزيادة الإنتاج. (بن جدو و بن عامر، 2020، صفحة 101)
6. التسويق الفلاحي: يعتبر من أهم المشاكل التي يواجهها الإنتاج الفلاحي، نظرا لتقلبات الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية، وهذا لعدة عوامل مرتبطة بالطلب على المنتجات الزراعية، الاحتكار، وعدم قدرة المزارع على التخزين لخلق توازن بين العرض والطلب خاصة في مواسم الإنتاج. لذا فإذا كان السعر يتحدد حسب آلية السوق فإن المزارع لن يتحصل على أسعار مجزية، نظرا لطول قنوات توزيع المنتوج وما تحققه من عائد وهذا يشير إلى أهمية التسويق داخليا وخارجيا عبر مؤسسات مؤهلة تضمن للمزارعين أسعارا معقولة. (بن جدو و بن عامر، 2020، صفحة 101)
7. التصنيع الفلاحي: تعتبر عملية التصنيع الفلاحي للمنتجات الزراعية من بين متطلبات الاستثمار الفلاحي، حيث تشجع هذه العملية على الإنتاج الفلاحي وتضمن للمزارع تصريف نسبة من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معروفة، مما يدفعه إلى المزيد من الإنتاج من نفس المحصول و إلى تنوع المحاصيل استجابة لحاجة الصناعة، وخاصة عندما تكون هذه الصناعات مرتبطة ومتكاملة مع الإنتاج الزراعي من المواد الغذائية (الفواكه، الخضر، الألبان، اللحوم وزيوت الطعام)، ومن المواد غير الغذائية (الجلود، الصوف والقطن)، وعليه فإن إغفال التصنيع في السياسات الفلاحية يكون عائقا أمام التوسع في الاستثمار الفلاحي. (بن جدو و بن عامر، 2020، الصفحات 101-102)
8. الخدمات المساندة في القطاع الفلاحي :إن توفر الخدمات المساندة كالبحوث والإرشاد الزراعي والنقل داخل المشاريع وخارجها وحماية البيئة والتربة من التدهور، وكذلك التخزين بصورة علمية من متطلبات الاستثمار الفلاحي، وأن ضعف هذه الخدمات في القطاع الفلاحي تؤدي إلى عدم استمرارية الإنتاج نظرا لتكاليف الإنتاج العالية، وهذا يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الفلاحية، لذلك على الدولة وضع سياسات كلية تسعى لتوفير هذه الخدمات المساندة ذات الأثر الإيجابي على تطوير القطاع الفلاحي، مما يشجع على المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع. (غردي، 2012/2011، صفحة 94).

و الاستثمار الفلاحي باختصار يحتاج الى عدة متطلبات من بينها: (سراج و ناويس، 2022، صفحة 103)

- ان توفر الأراضي الصالحة للفلاحة و العمالة عنصر أساسي للاستثمار الفلاحي وتعتمد على الثروة الحيوانية التي تحتاج اهتمام أكثر على عدة أصعدة، كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.

- توفير الإمكانيات الضرورية والاستفادة منها كموارد المياه الموجودة والعمل على تنميتها .اختيار موقع المشروعات الفلاحية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الفلاحي وكذا الجودة الاقتصادية لجلب المستثمرين محليا وإقليميا .
- إن تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي يعتبر من بين متطلبات الاستثمار الفلاحي فهو مرتبط بتحديد مشاريع استثمارية فلاحية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات وهو ما يمكن من خلق توازن بين الأقاليم في القطر الواحد.
- استخدام التقنية مهمة في الاستثمار الفلاحي وذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات الأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة والحصاد بالإضافة إلى الآليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض كتوفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات من ظروف الفلاحين كتقديم القروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين وتسهيل مصادر الحصول عليها.
- خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتخفيض تكاليف النقل، التخزين وإلغاء الاحتكار وهذا كله لرفع الإنتاجية الفلاحية والعمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار الفلاحي.

تختلف مجالات الاستثمار الفلاحي حسب الجهة التي يقوم عليها لاستثمار و الاهداف التي يسعى لها المستثمر لتحقيقها و يمكن ذكر هده المجالات المحتملة للاستثمار الفلاحي هي: (مُحَّدين، 2019، الصفحات 74-75)

1. الإنتاج النباتي:
   أ. محاصيل الحبوب والأعلاف .
   ب. أشجار إنتاج الزيوت والألياف .
   ج. محاصيل متخصصة كالبطاطا وبنجر السكر والخضروات .
   د. بساتين الفاكهة و نباتات الزينة وزهور القطف— .
   هـ. بساتين النخيل والتمور.
2. الإنتاج الحيواني :
   أ. محطات تربية الحيوانات المزرعية و تسمين العجول والاغنام والماعز .
   ب. مشاريع الدواجن (اللحم والبيض).
   ج. المشاريع السمكية (في البحيرات والمزارع المائية).
   د. محطات تربية النعام و السمان و البط و الرومي .
   هـ. مناحل تربية العسل الأبيض .
3. الصناعات الزراعية
   أ. الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات الزراعية .

ب. الآلات والعدد الزراعية والمضخات ومنظومات الري الحديثة .

ج. المعدات الزراعية المصنعة مثل الاغطية البلاستيكية .

د. معدات صناعة الدواجن.

هـ. معدات تربية الاسماك وتربية الابقار والدواجن

و. غير ذلك من مستلزمات إنتاج الحيب والألبان والاجبان والزبد والزيوت وجميع صناعات الاغذية و التمور كالمكابس والتعبئة والتخزين وما شابه الجلود والنواتج العرضية للإنتاج الحيواني .

ز. إنتاج السماد العضوي(الكومبوست) وكذلك إنتاج الأعلاف الغير تقليدية من بقايا المحاصيل الحقلية .

ح. إنتاج السماد العضوي الصناعي و الطاقة (البيوجاز) من تخمير بقايا المحاصيل الزراعية وروث الحيوانات المزرعية و فضلات الإنسان ومخلفات مصانع الأغذية .

ط. انتاج الاسمدة الحيوية من الكائنات الحية الدقيقة

ي. انتاج الوقود الحيوي من زيوت بذور الجاتروفا و الهوهوبا وكذلك بعض أنواع من الطحالب.

ك. إنتاج التقاوي المهندسة وراثيا وتجميع الأصول الوراثية في مجموعات نباتية لحفظ هذه الاصول.

4. استصلاح و استزراع الاراضي.

المطلب الخامس: محددات الاستثمار الفلاحي.

يعد الاستثمار الفلاحي أحد مكونات الاستثمار الكلي لأي دولة وبالتالي فان محدداته تشبه كليا محددات الاستثمار الكلي، إلا أن الاستثمار الفلاحي يواجه مخاطر عديدة مما يؤثر على حجم ونوعية المشاريع الاستثمارية المخطط قيامها فالمستثمر يسعى للدخول في استثمارات ذات حجم كبير وفترة طويلة الأجل وفي نفس الوقت ذات مردود إيجابي، مراعيا في ذلك مجموعة من المحددات سياسات وهو ما نتطرق إليه فيما يلي : (غردي، 2012/2011، الصفحات 96-97)

اولا: **سياسات الإنتاج**: تتضمن السياسات الإنتاجية دعم وتطوير الإنتاج الفلاحي عبر الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية التي تلائم مختلف النظم الزراعية (التوسع الرأسي والأفقي في ظل الموارد المائية والأرضية والمراعي والغابات والثروة الحيوانية المتاحة لكل دولة، حيث يتم توجيه الاستثمارات بصورة غير مباشرة نحو المحاصيل مرتفعة العائد لوحدة المياه والأرض والمحاصيل ذات القدرة التنافسية، وخاصة في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها معظم الدول النامية والمتمثلة في التحرير الإقتصادي والمالي، وتحسين مناخ الاستثمار بصورة عامة و الاستثمار الفلاحي بصفة خاصة.

ثانيا: **سياسة التسعير**: إن التحرير الاقتصادي يعني تحديد الأسعار حسب آلية السوق، غير أن القطاع الفلاحي يتميز بموسمية الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم تدفق المنتجات الزراعية بصورة ملائمة للطلب خلال السنة، مما يؤدي إلى تباين في السياسات السعرية لمدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي من دولة إلى أخرى، وفقا لدرجة التدخل الحكومي في تحديد الأسعار، ففي بعض الدول يتم تحديد أسعار مدخلات ومخرجات الزراعة بواسطة السوق مع إعفائها من أي رسوم، غير أن البعض الأخر يقدم دعما مباشرا لمدخلات الإنتاج، ويتم النظر إلى عملية التدخل في تحديد أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية من جانبين .

- الجانب الأول بغرض توفير فائض للقطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، وهذا يؤدي إلى أسعار أقل من الأسعار السوقية، مما يقلل من عائد العملية الإنتاجية الزراعية وبالتالي تقل الرغبة في الإستثمار الفلاحي.
- أما الجانب الثاني فهو بغرض تحفيز المزارعين والمحافظة على دخولهم الحقيقية ويؤدي إلى أن تكون الأسعار أعلى من الأسعار السوقية، فهنا يتحقق فائض يتراكم في الأسواق، مما يؤدي في النهاية إلى إنخفاض الأسعار إلا إذا قامت الدولة بشراء الفائض كمخزون إستراتيجي.

ثالثا: **سياسات التسويق**: يعتبر التسويق من أهم مقومات الإنتاج الفلاحي ويشمل نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب، هذا يعني أن المستهلك قادر على الحصول على السلعة في وقت مختلف عن زمن حصادها أو جنيها وبيعها من قبل المزارعين بفضل عملية التخزين الفصلية أو السنوية، وفي مكان مختلف عن مكان بيعها من قبل المزارعين بفضل توفر شبكة من الطرق ووسائل النقل المناسبة، وفي شكل مختلف بالمقارنة مع بيعها من قبل المزارعين بفضل التغيرات التي تحصل في مواصفات السلعة من (فرزها، وتصنيفها وتغليفها، وتعليبها وطحنها)، وهذا حسب نوع السلعة، بالإضافة إلى ضبط الجودة واعتماد مواصفات قياسية للمنتج الزراعي وتنظيم الأسواق ومراقبتها لحماية المزارعين من جشع التجار، ونشر معلومات عن أسعار المحاصيل يساعد على ضمان أفضل الأسعار للمنتجات الزراعية، وتحقيق درجة عالية من رضا المستهلك وحمايته من الأضرار الناتجة من السلع التالفة، وضمان إستقرار الطلب ونموه، كما يتضمن التسويق إختراق الأسواق الخارجية القائمة والمحتملة بقدرة تنافسية عالية.

رابعا: **سياسات التصنيع**: تهدف السياسات التصنيعية في الاستثمار الفلاحي إلى قيام صناعات زراعية في مجال السلع الغذائية والتحويلية بإستخدام المنتجات الزراعية كمدخلات لها، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة التي بدورها تزيد من الدخل الوطني، وفي هذا الإطار تسعى معظم الدول النامية لتشجيع هذا النوع من الصناعات وإعطاء القطاع الخاص دورا هاما فيها، من خلال التسهيلات والمزايا الاستثمارية والتمويلية وإنشاء البنية التحتية وتأهيل العمالة، لتكون هذه الصناعات بالقرب من المشاريع الزراعية بدلا من تكدسها في المدن الرئيسية، مما يساعد على الهجرة الداخلية ولابد من الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الصناعات متصلة بتنمية القطاع الزراعي، وأن تتكامل مع بعضها، لأن أي عجز في الإنتاج الفلاحي أو التسويق يؤدي إلى فشل المشروع الصناعي .

خامسا: **سياسات التصدير**: تواجه الدول النامية معوقات كثيرة في الأسواق العالمية لنفاذ صادراتها من السلع الغذائية والمواد الأولية الزراعية، خاصة في ظل نظاما تجاريا عالميا متغيرا على ضوء قيام منظمة التجارة العالمية و الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف والتكتلات الاقتصادية، مما يحتم على هذه الدول السعي لزيادة قدرنا التنافسية في الأسواق العالمية، وتحرير قطاع التجارة الخارجية في مجال الصادرات والواردات الزراعية، حيث أن عملية التصدير تحتاج إلى معلومات متجددة عن الأسواق العالمية من حيث حجم ونوع الطلب والأسعار والبدائل المتاحة للمستهلك، وعليه فإن إنشاء قاعدة بيانات عن الأسواق العالمية والمنتجات المحلية القابلة للتصدير مع تقديرات الاستهلاك الفعلي، يقدم دعما لقطاع الصادرات الفلاحية، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف، وإلغاء الرسوم المحلية والضرائب عليها ودعم الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير خاصة.

المبحث الثاني: أساسيات في الاستثمار الفلاحي.

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بتوفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يساعد على تحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي، كما يزيد من حجم الإنتاج ويقلل الفجوة الغذائية ويحقق الأمن الغذائي.

المطلب الاول: دوافع التوجه الى الاستثمار الفلاحي أشكاله.

يعد الاستثمار الزراعي أفضل أنواع الاستثمار و اهمها اذ انه أحد أنواع الاستثمارات المنتجة و قد اكتسب اهميته من اختلاف الدوافع التي تدعوا الى التوجه له، و يمتاز ايضا بالتعدد و التنوع من حيث اشكاله.

الفرع الاول: دوافع التوجه الى الاستثمار الفلاحي.

ان دوافع الاستثمار الفلاحي تربطها أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية، يهدف من خلالها توفير منتجات غذائية استهلاكية للمواطنين تحقق بها الأمن الغذائي الا أن هذه الدوافع الاستثمارية تحددها العديد من العوامل الاقتصادية تلعب دور في تحسين الاستثمار الفلاحي أو تحد منه، وهوما سوف يتم توضيحه فيما يلي: (عيادي، 2020، صفحة 361)

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة معدل التوظيف وفرص العمل.
- تأمين الغذاء .
- توفير المواد الخام للصناعات المحلية .
- إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي .
- زيادة حجم الصادرات الزراعية.

و سنتطرق لها بالتفصيل في تالي: (غردي، 2012/2011، الصفحات 93-94)

1. زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تسعى أي دولة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات في هذه الدول، حيث أن زيادة الاستثمارات بكل أشكاله في هذا القطاع يهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه.
2. زيادة معدل التوظيف وفرص العمل : يهدف الإستثمار الفلاحي إلى زيادة قدرة القطاع على توفير فرص العمل للقوى العاملة خاصة في المناطق الريفية، من خلال زيادة حجم الإستثمارات المختلفة، التي يمكن القيام بها سواء في إنتاج السلع الزراعية أو في الخدمات المرافقة لها، أو في تحويل هذه السلع الزراعية إلى مواد غذائية محولة، هذا ما يعني أن القطاع الزراعي يمثل أهمية كبيرة في زيادة معدلات التوظيف وتوفير فرص العمل المستديمة أو المؤقتة في ظل تزايد عدد السكان.
3. تأمين الغذاء : من أهم دوافع الإستثمار الفلاحي تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر من الموضوعات الهامة التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها ، لما له من أبعاد إقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية فهو يعني توفير الغذاء بكميات كافية

ومستقرة وسليمة صحياً وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة، بالإضافة إلى توفير مخزون إستراتيجي من المنتجات خاصة الأساسية منها.

4. توفير المواد الخام للصناعات المحلية يعمل الاستثمار الفلاحي على زيادة المنتجات الزراعية التي تزود سكان المدن بالغذاء، وتعتبر كمواد خام للصناعات المحلية الزراعية، فقد كانت بداية التصنيع مرتبطة بالإنتاج الزراعي وبالذات في الإنتاج الغذائي، فصناعة النسيج وتعليب الخضر والفواكه والمدابغ والمشروبات والحلويات كلها تعتمد على مخرجات القطاع الزراعي، حيث يعتبر معدل النمو الزراعي في العادة مؤشرا دقيقا ببين معدل تقدم التصنيع، كما تعتمد الزراعة على الصناعة من حيث السلع الإستهلاكية والآلات اللازمة لتطوير الإنتاج، وفي تسويق المنتجات الزراعية وتزيد من قيمتها المضافة وتقلل من حجم الفاقد نتيجة التلف والنقل المكاني والزماني، وعليه فإن كل قطاع يعتمد على الطلب الذي يحتاجه الآخر من منتجاته، ويتطلب ذلك أن يتحقق التوازن بينهما من أجل التنمية المتبادلة بين القطاعين .

5. زيادة حجم الصادرات الزراعية: يعتبر زيادة حجم الصادرات الزراعية من أهم دوافع الاستثمار الزراعي خاصة في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، حيث أن زيادة حجم الصادرات الزراعية يقلل من الفجوة الغذائية والعجز في ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للدول النامية .

6. إدخال التقنية لتحديث القطاع الفلاحي: من أهم مواقع الإستثمار إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي فإدخال التقنية تعني إستخدام المكننة الزراعية في كل مراحل الإنتاج الزراعي وإتباع الطرق الحديثة في الزراعة والري واستعمال أحسن المدخلات الزراعية من أسمدة، وبذور وحيوانات محسنة وراثيا، ومبيدات عشبية وحشرية لا تؤثر على البيئة، وبالتالي إستعمال هذه التقنيات في الإنتاج الزراعي يمكن من توسيع الرقعة الزراعية ويزيد من الإنتاجية، وهو ما بحادث أثرا إيجابيا على العائد النقدي من الزراعة.

7. إستقرار المجتمعات الريفية: يعتبر النزوح الريفي والهجرة من أهم المشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية، لأنه يؤدي إلى ضعف الخدمات المتوفرة في المدن وارتفاع في الأسعار، ويرجع سبب النزوح أو الهجرة خاصة إلى البحث عن مصادر دخل لتأمين متطلبات المعيشة لأفراد الأسرة، بسبب ضعف الطلب على العمالة الزراعية في المناطق الريفية، نتيجة إنخفاض المشاريع أو ضعف العائد من الزراعة وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعليه فإن قيام الإستثمار الفلاحي في تلك المناطق يعد هدفا إجتماعيا يمكن من توفير فرص عمل للسكان الريفيين ويخلق هجرة عكسية من المناطق الحضرية إلى عدد المناطق الريفية.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الفلاحي.

يمكن تصنيف الاستثمار الفلاحي إلى أربعة فئات هي: (مصطفى و راتول، 2016، الصفحات 81-82)

- استثمار عام
- استثمار خاص
- استثمار أجنبي
- استثمار محلي

أغلبية المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من ، الفلاحين وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار الفلاحي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، أما مستثمرو القطاع العام المحلي فهم بالدرجة الأولى المؤسسات والتعاونيات التابعة للحكومات الوطنية وهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار الفلاحي، يأتي بعد ذلك بفارق كبير المستثمرون العامون الأجانب كشركاء التنمية ومن ثم المستثمرون الأجانب من القطاع الخاص، مثل المؤسسات وهؤلاء المستثمرون – من القطاع العام والخاص والمحليون والأجانب – يستثمرون في مجالات مختلفة ولأسباب مختلفة وغالباً ما تكون استثماراتهم تكاملية، ومتداخلة.

و بالنسبة للفلاحين يعني الاستثمار الفلاحي التخلي عن شيء ما الآن كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل مراكمة الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ومداخيلهم في المستقبل، ويقوم الفلاحون والمستثمرون الآخرون من القطاع الخاص بالاستثمار الفلاحي في حالة واحدة فقط إذا كانت العائدات المتوقعة سوف تغطى المخاطر المعروفة وتتجاوز العائدات من أنواع بديلة للاستثمار. ويعتمد الاستثمار العام في الفلاحة من جانب الحكومات وشركاء التنمية على ثلاث مزايا مترابطة وهي: النمو الاقتصادي والحد من الفقر، الأمن الغذائي و التغذوي الاستدامة البيئية ويعني الاستثمار الفلاحي بالنسبة للحكومات وللجهات المانحة تخصيص موارد عامة للأنشطة التي تزيد من الإنتاجية في هذا القطاع. وتُعد البحوث الزراعية والبنية التحتية السوقية من بين أهم أنواع الاستثمار العام في القطاع الفلاحي. (مصطفى و راتول، 2016، صفحة 82)

المطلب الثاني: مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من اهم القطاعات التي تساهم في تحقي التوازن الاقتصادي لذلك وجب على الدول توفير مصادر مختلفة لتمويل الاستثمارات في هذا القطاع و التي سيتم التطرق للبعض منها:

اولا: التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي للاستثمار في للقطاع الفلاحي من أهم مصادر التمويل المعتمدة في تمويل هذا القطاع، حيث يعتمد الفلاحون والمزارعون على الأموال الشخصية والمدخرات دون اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل ضمان السير الحسن لعملية الزارعة وجني المحصول وتسويقه. (كروش، 2019، صفحة 527)

ثانيا: تمويل المصرفي: القروض البنكية تمثل القروض البنكية إحدى أهم وسائل تمويل التنمية في مختلف دول العالم، إلا أن مساهمتها في تمويل القطاع الفلاحي تبقى محدودة جدا، وهذا بالنظر إلى خصوصية هذا القطاع وطبيعة نشاطه المتسمة بالموسمية في الغالب .ويعرف القرض البنكي بأنه اتفاق بين الدائن والمدين (أي بين البنك والفلاح أو المؤسسة الفلاحية)، يقدم بموجبه الدائن(البنك) مبلغا من المال على أن يقوم المدين (الفلاح أو المؤسسة الفلاحية) بإعادته مع فوائد في أوقات محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا. (كروش، 2019، صفحة 527)

التمويل من خلال القروض المصرفية ينقسم إلى :(دراعي و يدو، 2021، صفحة 153)

1. قروض قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز فترة استردادها ثلاث سنوات حيث قد تضطر الفلاحون او المؤسسات الفلاحية لشراء أو تجديد الآلات الفلاحية.
2. قروض متوسطة الاجل: حيث تتراوح فترة استردادها ما بين ثلاث وخمس سنوات ويحتاج طالب مثل هذا القرض إلى تقديم بوليصة تأمين شامل للمشروع الفلاحي الذي يمتلكه إلى البنك.
3. قروض طويلة الاجل: يمتاز هذا النوع من القروض بطول فترة الاسترداد التي تزيد عن 10 سنوات.

4. المضاربة برأس المال: وتخص هذه الطريقة بالصناديق الفلاحية الجديدة والحديثة حيث يساعد توفر رأس المال الحصول على حصتها السوقية الكاملة .
5. القرض التجاري: هي طريقة أخرى للتمويل المباشر الخاص حيث يتم تأمين الأقساط التي تطلبها الشركات الآلات الفلاحية والمعدات من البنوك. وتتصف هذه الطريقة بمرونة فترة الاسترداد حيث تستطيع المؤسسات الفلاحية اعتماد طريقة الاسترداد الكلي لقيمة الرهينة خلال فترة قصيرة وهي بذلك تقلل من حجم الفوائد المدفوعة إلى المصرف.

ثالثا: التمويل الاسلامي للقطاع الفلاحي: بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة الذكر، يمكن للفلاحين والمزارعين الاستفادة من أنواع أخرى من التمويل، والتي يأتي على أراسها صيغ التمويل الاسلامية، إذ أن هذه الأخيرة تتميز عن غيرها بأنها صيغ تمويلية موافقة للشريعة الاسلامية وبدون فوائد ربوية، الأمر الذي ينعكس على الفلاح والمزارع بالإيجاب في الرفع من الطاقات الإنتاجية وزيادة الكمية المنتجة. (دراعي و يدو، 2021، صفحة 527)

هناك صعوبة في التمويل الاستثمارات الفلاحية ويرجع ذلك إلى قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى إضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنته بغيره من الاستثمارات الأخرى 75% من رأس المال الفلاحي ما يخلق صعوبة في إيجاد الجهات الممولة لمثل هذه المشاريع الاستثمارية. (مصطفى و راتول، 2016، صفحة 83)

المطلب الثالث: أسس اتخاذ قرار الاستثمار الفلاحي .

يعتبر الاستثمار في القطاع الفلاحي مهما اذا تأتي هذه الاهمية من خلال نتائج التي يخلفها على التنمية الزراعية اذ يعد احد المصادر الرئيسية التي يمكن استعمالها لتامين مستلزمات الانتاج و مد الصناعة بالمواد الاولية لذلك عند العزم على اتخاذ هذا القرار يجب مراعاة الاسس التالية: (حويش و الجبوري ، 2017، الصفحات 649-654)

1. معدل سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال: ان تحديد حجم الاستثمار الفلاحي يتوقف على المقارنة التي يجريها المستثمرون بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال فيقارن كل مستثمر قبل شروعه بالاستثمار في القطاع الفلاحي او قطاع اخر بين ما سيدفعه ثمناً للحصول على رأس المال (سعر الفائدة) ومجموع الدخول المتلاحقة التي يتوقع الحصول عليها فاذا كان سعر الفائدة لراس المال التي سيدفعها المنتجون لغرض الاستثمار يزيد على الكفاية الحدية لراس المال فعندئذ يمتنع المنتجون امتناعا تاما عن زيادة الاستثمار في هذا القطاع والعكس صحيح ان المنشأة في بعض الاحيان تشتري السلع الرأسمالية عن طريق الاقتراض واحيانا اخرى تستعمل الثروة التي تملكها أو العوائد التي تحصل عليها لتوفير تلك السلع في حالة استعمال الموارد الداخلية فان سعر الفائدة يمثل جزء من تكاليف الفرص البديلة وذلك لأن هذه المنشاة من الممكن ان تقرض الأموال التي تملكها وفي هذه الحالة فإن سعر الفائدة يعني انخفاض تكاليف الفرص البديلة لأي مشروع وبتعبير آخر في حالة الاقتراض فأن على المنتج ان يدفع معدل الفائدة الجاري للقروض، وهذا المعدل هو الكلفة المالية الداخلة في القرار الجديد. ومعدل الفائدة الجاري في السوق يعد مقياساً لكلفة الفرصة المتضمنة في استعمال الاموال لشراء السلع الرأسمالية اي ان سعر الفائدة يمثل تكاليف الفرص البديلة فاذا كان الربح المتوقع يزيد على معدل الفائدة فلا يقدم على هذا الاستثمار وربط (كينز) بين الايراد

المتوقع من السلعة الرأسمالية وسعر عرضها (وهو قيمة الوحدة الرأسمالية الجديدة) الاضافية وسماها بالكفاية الحدية لرأس المال فالكفاية الحدية لرأس المال تساوي الايراد المتوقع مقسوم على سعر العرض كلفة السعلة الرأسمالية الجديدة × 100%.

2. دور التوقعات: تعد التوقعات من اهم العوامل الداخلة في قرار الاستثمار الفلاحي المسبب ومن الواضح ان التوقعات ذات طابع ذاتي، لأنها تتألف من تصورات المنظمين بشأن المستقبل والمستقبل شيء مجهول ويعتقد كينز ان الاستثمار يتأثر بالتوقعات الطويلة الأمد. فاذا كانت التوقعات متفائلة اقدم رجال الاعمال على الاستثمار حتى لو ارتفع سعر الفائدة واذا كانت التوقعات متشائمة احجم رجال الاعمال عن الاستثمار على الرغم من انخفاض سعر الفائدة.

3. طول فترة الاسترداد: تعرف فترة الاسترداد هي المدة ما بين اقتراض وتخصيص مبلغ الاستثمار فلاحي (اي البدء بحساب الفوائد على مبلغ الاستثمار في القطاع الفلاحي) يسترد مبلغ الاستثمار من عوائده التي يحققها بعد البدء بالإنتاج الفلاحي فاذا كانت فترة الاسترداد قصيرة فان توقعات المنظمين قد تكون اقرب الى الواقع مما لو كانت الفترة طويلة، وان ذلك يجعل حسابات المنظمين لعوائد رأس المال دقيقة ومهمة في اتخاذ القرار ومن ثم ليكون السعر الفائدة اثر اكبر في اتخاذ قرار الاستثمار، فاذا كانت فترة الاسترداد قصيرة فان حجم الاستثمار الفلاحي سيتأثر بمقدار سعر الفائدة السائد في السوق؛ لذا فأنه كلما ازدادت فترة الاسترداد قلت اهمية المقارنة بين سعر الحالية والكفاية الحدية لرأس المال فتقل مرونة منحني الطلب الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة وتكون مرونة الطلب عالية اذا قلت فترة الاسترداد، لان المنظم يستطيع تقدير الكفاية الحدية لرأس المال بدقة ويقارنها بسعر الفائدة السائد في السوق متأثر قراره بالسعر.

4. التقدم التكنولوجي: يتفق معظم الاقتصاديين على أن تغير التقنية من اهم العوامل التي تحدد قرار لاستثمار الفلاحي إذ ان مفهوم التقنية يعتبر قريبا جدا من عملية الإنتاج إذ انه يتضمن تحولا في دالة الإنتاج اي العلاقة الفنية بين العناصر الداخلة الارض العمل راس المال التنظيم وبين الناتج من السلع المختلفة اما الابداع فانه يتعلق بالبضائع المستحدثة وبالطرق الجديدة لإنتاج البضائع القديمة وعليه فقد يتطلب ادخال منتوج جديد الى السوق أو تطوير سوق جديدة استثمارا جديدا اذ يؤدي الاستثمار في البحث والتطوير الى زيادة انتاج عوامل الإنتاج الرئيسة في النشاط الزراعي والسعي لزيادتها اذ من خلال البحوث المنظمة والمستمرة تمكنت الدول المتقدمة من زيادة انتاجية الموارد المتاحة لها والانتقال المستمر من دالة الإنتاج الى اخرى يكون فيها متوسط الإنتاج والإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج التي تكون نادرة نسبيا اعلى مما هي عليه في الإنتاج ولاشك بان العنصر الديناميكي وراء التطور الزراعي وعليه فإن زيادة الاستثمارات الفلاحية يؤدي الى اكتشاف طرق جديدة للإنتاج ويقود الى استحداث استعمالات جديدة للسلع وكذلك خدمات جديدة مثل خدمة الانترنت والحاسوب ومالها من خدمة في استعمال البيانات ومعالجتها.

5. الظروف المؤسساتية: ويقصد بها المؤسسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية الموجودة في المجتمع مثلا قد تسمع قوانين الضرائب باحتساب الفوائد على القروض المستثمرة في شراء رأس المال جزءا من كلفة الإنتاج ومن ثم تعفيها من الضريبة وبذلك فان نسبة معينة من الفوائد تخصم من الضرائب المستحقة على المشروع فيقل اثر سعر الفائدة على قرار الاستثمار الفلاحي ثم ان بعض الدول تصدر قوانين تحدد بها سعر الفائدة من جهة تقنن الاستثمار الفلاحي لغرض توجيهه الى انواع معينة من الاستثمار وعلى اساس الحصص. فقد تقرر الحكومة بالقيام بالاستثمار الفلاحي عند

اخذها بالحسبان المنافع الاجتماعية التي تحقق في الاقتصاد دون الاعتماد على العوائد النقدية المتوقعة عن قيام مثل هذه المشاريع فقد تقوم الحكومة باستثمار يظهر خسارة النقدية الا انه يستوجب الاهتمام من وجهة النظر الاجتماعية بسبب تقديمها منافع أخرى من غير أن تعطى دخلاً نقدياً.

6. الاستثمار في المخزون السلعي : يتأثر الاستثمار الفلاحي في الزيادة بالمخزون السلعي اقل من اي نوع بالاستثمار الأخرى بسعر الفائدة ان كان يتأثر اصلا يتخذ المنظم قراراته في زيادة المخزون السلعي بعوامل تتعلق بالعرض والطلب على السلع النهائية ومصادر تجهيز المواد الأولية والسلع الوسيطة و طبيعة هذه الموارد فالسلع الزراعية سواء أكانت سلعا نهائية للاستهلاك أم مواد أولية للصناعات، كما أن المنشآت الخدمية معظمها غير قابلة للخزن الا لمدة قصيرة وبكميات محدودة .

7. التقادم: يعتمد تأثير الاندثار أو التقادم :
   - حجم الخزين الرأسمالي الخزين.
   - عمر الخزين.
   - التوسع في التغيرات التكنلوجية
   - ان حجم الاستثمار الفلاحي يتأثر بنفقات استبدال الموجودات الرأسمالية.

المطلب الرابع: مبادئ الاستثمار الفلاحي.

حتى يتوصل المستثمر الفلاحي إلى الاختيار الفلاحي الامثل بين البدائل المتاحة لا بد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي: (العمودي، 2012، صفحة 07)

1. **مبدأ الاختبار**: نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على مدخراته، بحيث يقوم باختبار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك، ما يلي:
   - يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
   - يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
   - يوازن بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
   - يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الفلاحي الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

اي ان المستثمر الفلاحي دائما في بحث مستمر عن فرص استثمارية مختلفة تتناسب مع مدخراته ليكون له مجال في اختيار القرار الاستثماري في قطاع الفلاحي المناسب بدلا من تطبيقه في اول فرصة متاحة له.

2. **مبدأ المقارنة**: وهنا يقوم المستثمر الفلاحي بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختبار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل من البدائل الاستثمارية الفلاحية المتاحة، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل و المناسب للمستثمر الفلاحي حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.

3. **مبدأ الملائمة:** بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية الفلاحية التي يرغب المستثمر في الاستثمار فيها لا بد له ان يقوم بعملية الملائمة بين الخيارات مجالات الفلاحية المتاحة بما يلائمه. (طوقان، 2018، صفحة 97)

و يطبق هذا المبدأ بناءا على الرغبات و الميول الخاص بالمستثمر، حيث أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي، وهي: (العمودي، 2012، صفحة 07)

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
- مستوى السيولة التي تتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

4. **مبدأ التنويع:** وهنا يلجأ المستثمرون الفلاحيون إلى تنويع استثماراتهم في هذا القطاع، وهذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها و خاصتا ان الاستثمار الفلاحي من اكثر لاستثمارات التي توجه المخاطر، غير أن هذه المبدأ ليس مطلقا نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون الفلاحيون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع. (العمودي، 2012، صفحة 08)

المطلب الخامس: معوقات الاستثمار الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات تعرضا للمشاكل والمعوقات وهذا نظرا لاعتماده على عوامل لا يمكن التحكم فيها أهمها الأرض والمناخ و هذا يؤثر على اقرار الاستثماري في هذا القطاع حيث سنتطرق للبعض من اسباب قلة الاستثمار في هذا القطاع:

1. المشاكل والمعوقات الطبيعية: تعتبر الأرض والمناخ من بين أهم العناصر التي يمكنها أن تؤثر على إنتاجية القطاع الفلاحي كما أنهما عنصرين يصعب التحكم فيما لهذا يجب علينا تفادي النتائج السلبية الناتجة عن التغيرات المفاجئة في هذين العنصرين ومن بين أهم هذه المشاكل ما يلي: (رابحي، 2021، صفحة 454)
   - انخفاض مساحة الأراضي الزراعية وعدم قدرتها على تقديم إنتاج حسب الطلب (كما ونوعا).
   - انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح.
   - محدودية الموارد المائية المناحة وسوء استغلالها.
   - سوء استصلاح الأراضي الزراعية.

2. ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية: إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية التي تم إنجازها لم تحقق تقدما ملموسا يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل ضعيف سنويا مقارنة بمستوى الطلب على الغذاء الذي يزداد بمعدل أعلى مقابل نمو بطيء للإنتاج الفلاحي زيادة إلى هذا لم تنجح الإصلاحات الزراعية لضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ولعدم العناية كذلك لمعايير ومواصفات الجودة ولضعف القدرة التنافسية للمنتجات لبعض الدول بالإضافة إلى نقص متخصصين في هذه التسويق إضافة لهذه النقائص المذكورة من الناحية الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى عوامل أخرى أهمها: (منصوري و كمال، 2013، صفحة 74)

- سوء إدارة القطاع الزراعي.
- عطاء أولوية للأهداف السياسية.
- قلة الاختصاصيين في علم الفلاحة.

3. المخاطر المؤسساتية: والتي قد تنتج عن السياسات والقوانين التي تنظم القطاع الفلاحي، إن هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال قيود إنتاجية صحية أو بيئية والتي لا يمكن للفلاح أن يتوقع حدوثها مسبقاً، ونظرا لتزايدها المستمر أصبحت المخاطر المؤسساتية تشكل انشغال أساسي للفلاحين فالتعديلات المتعددة للسياسات وتطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة قد تؤدي إلى تغير كبير في المداخيل الفلاحية، فمثلا فرض معايير بيئية جديدة تقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة وتفرض اللجوء إلى استثمارات قد تكون تكلفتها معتبرة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة، تؤثر مباشرة على دخل الفلاح ولقد أدت أزمة الغذاء العالمية في السنوات الأخيرة إلى إعادة مراجعة كبيرة للقوانين فيما يخص سلامة المنتجات الغذائية، هذه القواعد الجديدة أدت كذلك إلى إضافة تكاليف تتمثل في تكلفة إتباع المعايير وتكلفة الغرامات والتكلفة الإدارية كما أن تطور التشريعات وتطلعات المجتمع تخلق مخاطر من نوع جديد فمخاطر البيئة ومخاطر الصحة العمومية تأخذ حاليا أهمية جيدة، قد يكون المزارع ضحية لها أو مسئول عنها، وفي هذه الحالة يكون مسئولا عن تحمل النتائج المترتبة عنها. (مصطفى و راتول، 2016، صفحة 83)

4. مخاطر الأسعار: يتعرض الفلاح لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته ولخطر ارتفاع الأسعار لدى شراء مدخلاته، فتشكل السعر الزراعي يكون نتيجة متغيرات كثيرة ويأخذ بعين الاعتبار عوامل محلية ودولية ولكون المرحلة الإنتاجية طويلة نسبيا فان سعر البيع الذي قد يتحصل عليه المزارع يختلف عما كان ينتظره لدى بداية الإنتاج كما أن المستثمرة الفلاحية وكغيرها من المؤسسات تتميز بتدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية، فالإيرادات والمصاريف ليست متزامنة مما يعرض المؤسسة لمشكل السيولة (مصطفى و راتول، 2016، صفحة 84)

5. مخاطر الإنتاج: المستثمرات الفلاحية معرضة دائما لمخاطر مناخية، فقد يكون منتجو الحبوب مثلا ضحية لظروف مناخية سيئة كنقص تساقط الأمطار وارتفاع درجة الحرارة أو لكوارث طبيعية كالعواصف والفيضانات أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الماشية كالأوبئة الحمى القلاعية جنون البقر ... الخ، فتباين المردود يعتبر أمر ملازم للنشاط الفلاحي كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج ونتائجها المالية معتبرة ما يؤثر على مستوي المردود والنوعية. (مصطفى و راتول، 2016، صفحة 84)

6. مخاطر المردود الزراعي: العنصر الأول الذي يميز الإنتاج هو المردود، ونقصد به الكمية المنتجة من قبل الوحدة الإنتاجية على سبيل المثال عدد الأطنان من الحبوب في الهكتار وبالتالي نحن بصدد الإشارة إلى خسارة الكمية التي تؤدي بدورها إلى تقليص رقم الأعمال وعادة أي منتج فلاحي لن يكون بمنأى عن هذا النوع من المخاطر. على سبيل المثال عطل في جهاز التهوية مدجن للطيور خلال عدد من الساعات يمكن أن يبيد المنتوج أو تعرض المواشي إلى أزمة صحية قد تؤدي إلى ذبح القطيع ككل الجليد والبرد يمكن أن تتلف الفواكه، ولذلك فان خسائر كبيرة أو متواضعة تصيب المردود تؤثر مباشرة على الوضعية المالية موسم كامل من للمستثمرة الفلاحية. (مصطفى و راتول، 2016، صفحة 84)

المبحث الثالث: أساسيات حول الصادرات.

للصادرات دورا كبير في دعم اقتصاديات معظم الدول من خلال تسريع النمو الاقتصادي، إذ لها وظيفة مزدوجة، تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي، مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي المطلوب.

المطلب الاول: مفهوم التصدير و انواعه.

يعد الانفتاح الدولي حاجة ماسة لأية دولة، و أسلوباً جيداً لتطورها و نموها المستمر، و يتحقق هذا الانفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير و انواعه و ما ينجر عنه من اهمية و آثار على التنمية الاقتصادية لهذا كان محط اهتمام العديد من المفكرين و اعتبر من اهم مقومات النمو.

الفرع الاول: تعريف التصدير.

تختلف المفاهيم المتعلقة بعملية التصدير من مفكر لآخر ومن هيئة لأخرى حسب الزاوية التي ينظر فيمايلي سنتطرق للبعض منها:

في المعنى اللغوي للتصدير نجد : الفعل يصدر يعني "نقل وبيع منتجات ورؤوس أموال إلى الخارج " وفي قاموس آخر هو ارسال البضائع من بلد لآخر قصد التجارة ، والتصدير هو عبارة عن "تجارة يتم فيها إرسال المواد الوطنية إلى الخارج كما يطلق اسم الصادرات على البضاعة الموجهة (المصدرة) من البلد إلى الخارج وبالتالي فإن كلمة مصدر تعني عموما الشخص أو الشركة التي تزاول أعمال بيع البضائع المنتجة محليا، وشحنها إلى الخارج" (زاوي، 2008-2009، صفحة 11)

و من ناحية اخرى يرى ان التصدير بانه عملية تقوم على بيع و ارسال سلع او خدمات مصنع غلى ارض الوطن الى الخارج. (عبدالمهدي، 1980، صفحة 141)

يقصد بالتصدير عملية البيع التي تقوم بها الدولة أو المؤسسات أو الأفراد للمنتجات والسلع إلى دولة أخرى أو مؤسسات أو أفراد آخرين خارجين عن الحدود السياسية للدولة المصدرة. (محمود، 2019، صفحة 71)

ويعد التصدير من ابسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية اذ يعمل على بيع سلع و خدمات لها حيث لتضمنه اقل نسبة مخاطر مقارنة مع البدائل ، فقد يكون التصدير نشاطا سلبيا أو ايجابيا حيث انه أحدى الطرق الرئيسة لتمويل واردات الدولة بالطريقة التي لا تؤثر سلبيا على ميزان مدفوعاتها الخارجية ولا يعمل التصدير فقط على توفير مورد مستمر للاستثمارات الرأسمالية ولكن يعمل على تنمية الصناعات المحلية وتخفيض تكاليف الانتاج مما يرفع القوة الشرائية للمستهلكين و تلعب الصادرات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل القومي من حيث الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة. (عبدربه، 2013، صفحة 51)

الصادرات هي مبيعات البضائع في الخارج و بالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية و تغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني و العمالة و يضيف أنها تمثل كذلك السلع التي يجب على البلد أن يحرم نفسه منها إذن هي ثمن

الحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي كالمواد الأولية و سلع التجهيز. (بن يوسف، 2011-2012، الصفحات 22-23)

و بالتالي فان التصدير يعرف بانه عملية تبنى اساسا على انه بيع سلعة محددة من مراكز انتاجها الى مراكز تسويقها أو بتعبير آخر من احد الاسواق التي تمثل السلعة فائضا من انتاجها الى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها. (فؤاد، 1993، صفحة 235)

الفرع الثاني: أهمية التصدير.

التصدير عبارة عن تسويق السلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصدري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى. (محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، 2019، صفحة 146)

اذ يعتبر التصدير ذا اهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، وهو احد العوامل الاساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره اصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة ، كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى ان التصدير مرتبط بحجم سوق الانتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات الى مضاعفة الانتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض الى الخارج عن طريق التصدير. (نعيمي، 1999، صفحة 67)

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجالات النمو والتنمية من خلال الآتي:

اولا: **خلق فرص عمل جديدة** : للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بان الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات تمكن هذه الأخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. إن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة ، وقد استطاعت دول مثل: كوريا وتايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة، وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة.

ثانيا: **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات** : تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

ثالثا: **جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي**: يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج. ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية و السلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

رابعا: **تحقيق معدلات نمو مطردة**: إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم و الاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات و الصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية. (بن لحرش، 2013/2012، الصفحات 20-21)

الفرع الثالث: أنواع التصدير.

ان للتصدير فضل في تحسين علاقات دولية بين الدولة المصدرة والمستوردة ولأن هدف كل مؤسسة قامت بهذه الأخيرة تخصيص قسم لذلك يسمى بمصلحة التصدير هو مسؤول على بيع المنتجات خارج حدود الوطن الأصلي بأنواع مختلفة و هي:

أولا: **حسب طريقة الدخل**: و تتمثل في:

1. التصدير المباشر: في التصدير المباشر المؤسسة مستقلة في تسيير نشاطها التجاري وهو وسيلة لاكتساب أولى الخبرات في السوق الخارجية وإقامة علاقات مع الزبائن المحليين والتعرف على العادات والتنظيمات التجارية الدولية **و** يتطلب هذا النوع، تعبئة موارد داخلية هامة منها اللوجستية ،الإدارية، المالية، التجارية وتوفير الكمية المطلوبة من المنتج في البلد المستهدف كما أن المؤسسة المصدرة تتحمل كل المخاطر المتعلقة بالتسويق في الخارج. و يتم التصدير المباشر في الخارج بإحدى الطرق التالية : (أيت بن أعمر ، 2015، صفحة 130)

أ. بصيغة البيع المباشر: يتمثل في تحقيق عملية البيع ، التسليم و الفوترة في سوق أجنبية من البلد الأصلي دون ممثل أو وسيط، عن طريق شبكات التسويق المباشر(الهاتف، الفاكس) ...المقاصة الدولية، البيع عن بعد (الانترنت) ....أو بالمشاركة في المعارض والصالونات المحترفة.

ب. بممثل أجير: تفوض المؤسسة بصفة دائمة في السوق ممثلا أو عدة ممثلين تجاريين. والممثل الأجير هو شخص طبيعي مرتبط بالمؤسسة بعقد عمل .

ج. عن طريق وكيل: الوكيل أو الوكيل بالعمولة أو الوكيل التجاري، هو ممثل مندوب مستقل ودائم للمصدر والمسمى المفوض. يعمل باسم ولحساب وبأخطار المؤسسة التي تفوضه. يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا مستقلا. يتقاضى عمولة من رقم الأعمال الذي يحققه. مهمته الاستكشاف، البحث عن الزبائن والبيع. وكذلك إعلام المصدر عن حالة السوق، تطور الطلب، المنافسة، المنتجات الجديدة...الخ، وبإمكان توسيع مهمة الوكيل إلى التحصيل من الزبائن، تسيير المخزون، تسيير الزبائن وتنظيم الخدمات ما بعد البيع. بينما تحديد السعر وشروط الدفع تبقى من صلاحيات المصدر، حيث انه المسؤول الوحيد أمام المشتري.

2. التصدير الغير المباشر: التصدير غير المباشر أو التصدير المناول، هو نوع من التصدير من خلاله تقوم المؤسسة بمناولة مبيعاēا التصديرية. لذلك تلجأ إلى وسيط تجاري له الإمكانيات، الكفاءات، المعرفة والخبرة بالسوق و يكون الوسيط همزة وصل بين المصدر والموزعين المحليين اذ يقوم بشراء المواد والسلع من المصدر لإعادة بيعها بالشروط التي يحددها هو و في هذا النوع من التصدير تكون مخاطر المصدر محدودة والموارد المالية والبشرية المعبئة غير هامة كما يفقد السيطرة على السياسة التجارية ومراقبة شروط تسويق منتجاته ويتمثل الوسطاء في التصدير غير المباشر في : (أيت بن أعمر ، 2015، الصفحات 130-132)

أ. شركات التجارة الدولية: هي شركات الاستيراد و التصدير، تقوم بالتسويق في الأسواق الأجنبية باسمها الخاص وغالبية هذه الشركات هي منظمات تجارية قوية تسيطر على بعض المناطق أو حتى على بعض الدول حيث أنها متخصصة حسب المناطق الجغرافية أو حسب مجموعة من المنتجات وهي منتشرة في اليابان، البرازيل وهولندا.

ب. شركات تسيير التصدير: هي شركات خدماتية مستقلة تقوم بكل أعمال خدمات التصدير لصالح مؤسسة التصدير بعقد توكيل، كالاستكشاف، السياسة التجارية، التوزيع ، البيع، تسيير العمليات اللوجستية والإدارية و تعمل باسم المصدر، ونشاطها ذات مدة محددة. دخلها هو اشتراك شهري محدد مسبق وعمولة على المبيعات.

ج. المستوردون: المستوردون أو الموزعون هم تجار مستقلين أجانب، يقومون بشراء منتجات المصدر لإعادة بيعها باسمهم، لحسابهم ويتحملون كل الأخطار في السوق التي هم مقيمين فيها يحضر المستوردون كل العمليات المتعلقة بالبيع: الاستكشاف، التوزيع، التخزين، تنظيم وتنشيط شبكة البيع، الإشهار، المشاركة في التظاهرات التجارية وتقديم الخدمات ما بعد البيع. كما يحدّ دون شروط البيع والأسعار ويتقاضون هامش على المبيعات .

د. أصحاب الامتياز : يقوم صاحب الامتياز، حصريا، بالتوزيع في منطقة يحددها له المصدر حيث يتعاهد صاحب الامتياز، في العقد الحصري للامتياز المتبادل، عدم توزيع منتج منافس في نفس المنطقة بالنسبة

للمصدر هذا العقد ما هو إلا وسيلة لفرض رقابته على السياسة التجارية لصاحب الامتياز، كفرض سياسة الأسعار أو الإشهار.

ثانيا: **حسب طبيعة العمل**: و تتمثل في: (عريان، 2008، الصفحات 08-09)

1. شركة ادارة التصديرEMC : تعالج مثل هذه الشركات عمليات التصدير الخاصة بشركة محلية تريد بيع منتجاتها في الخارج ولكنها لا تعرف كيفية القيام بذلك او لا تريد ان تعرف ذلك، تقوم شركة EMC بهذا العمل بالكامل ، التعامل مع واستخدام مسيري المعاملات والمندوبين والموزعين تدبر عمليات الرعاية، التسويق، والترويج، مراقبة عمليات التعليب والطباعة ، تنظيم عمليات الشحن واحيانا ترتيب عمليات التمويل ، وفي بعض الحالات توسم احيانا شركات EMCباسم البضائع التي تتعامل معها، وفي حال اصبحت هي الموزع المعتمد، تتخصص عادة شركات EMC بنوع المنتج أو بالسوق الاجنبية ، او كليهما معا، وتتقاضى الشركة في مقابل ذلك اما عمولة معينة على المبيعات او مبلغا مقطوعا او مزيجا بين الشكلين السابقين.
2. شركة التصدير التجارية ETC : بينما تمتلك شركات اسواقا للبيع وتستخدم طاقاتها للبحث عن مشترين ، تعالج شركات ETC الوجه الاخر لهذا العمل التجاري، اذ تعمل شركات ETC على تحديد مشتري الاسواق الاجنبية الذين يريدون انفاق اموالهم، ثم تبحث عن المصادر المحلية التي ترغب بالتصدير، توسم احيانا شركات ب ETC باسم البضائع التي تتعامل معها وتعمل احيانا وفق آلية العمولة.
3. تاجر الاستيراد والتصدير: يعد رجل الاعمال هذا عميلا مستقلا، اذ ليس له زبون خاص وهو غير متخصص في صناعة محددة او نوع من المنتجات ويعمل بالمقابل على شراء البضائع مباشرة من المصنع المحلي او الاجنبي، ثم حملها وشحنها على حسابه الخاص ، هذا يعني بالطبع وعلى عكس شركات EMC انه يتحمل كل المخاطر.

ثالثا: **حسب كونها منظورة او غير منظورة**: و تتمثل في: (بلقلة، 2009/2008، صفحة 86)

1. الصادرات المنظورة: والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل القمح السيارات وتنتقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها .
2. الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل المواصلات والاتصالات السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، إيرادات استثمارية ، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع.

رابعا: **حسب ما اذا كانت مؤقتة او نهائية**: و تتمثل في:

3. الصادرات المؤقتة : وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ، ومن جملتها (بن طيرش، 2017/2016، صفحة 74) :

أ. المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.

ب. مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرو رية للقيام بمهمات عمل في الخارج .

ج. إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

4. الصادرات النهائية: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديره بالمصدر بمجرد وقائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد. (بلقلة، 2009/2008، صفحة 86)

المطلب الثاني: دوافع التصدير و اتجاهاته.

تعد عملية التصدير احد اهم اشكال الاعمال الدولية، بسبب الدوافع التي يسعى لها من خلال مساهمته في تنشيط حركة التدفقات السلعية و الخدمات بين مختلف بلدان العالم.

الفرع الاول: دوافع التصدير.

تهدف سياسة التوجه نحو التصدير إلى التركيز بشكل مكثف على الأسواق الخارجية حيث نجد أن الصادرات تعد مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية لذلك لا بد من توفر حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات. وذلك بالتوجه نحو التصدير و تنمية الصادرات و من أهداف دوافع التصدير نذكر مايلي: (بن يوسف، 2011-2012، الصفحات 24-25)

1. يمثل التصدير الوسيلة الرئيسية للتخلص من العجز التجاري الذي تعاني منه العديد من الدول النامية خاصة.
2. إن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية العملات الأجنبية و تحقيق التوازن الخارجي. بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي في الأجل الطويل. فتنمية وترقية الصادرات حينما تعرف بدقة في إطار حرية التجارة هي تغيير هيكلي في نشاط الإنتاج المحلي لا يتم إلا بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية. هذه الأخيرة هي الأنشطة الأكثر كفاءة و الأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة. وعلى ذلك فان تنمية الصادرات تعبر في الواقع عن جوهر عملية التنمية الاقتصادية في إطار اقتصاد مفتوح.
3. ازدادت أهمية تنمية الصادرات لأجل التنمية الاقتصادية في إطار التطورات التي حدثت في أواخر الثمانينات ثم التسعينات التي شهدت تحولا عالميا لصالح اقتصاد السوق و حرية التجارة الخارجية، فلقد كانت الدول النامية قبلا تعتمد على إستراتيجية إنمائية ذات توجه داخلي و التي تتمثل في أحلال الواردات و لم تعبأ بالصادرات لكن مع برامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي أصبح مطلوبا التخلي عن هذه الاستراتيجية والعمل على تنمية الصادرات إلى الخارج في إطار اليات السوق.
4. إن المرحلة المقبلة من هذا القرن, سوف تشهد أثار أخرى مترتبة عن العولمة التي أصبحت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمي و النمو المطرد في نشاط الشركات العابرة للقارات في إطار حرية التجارة ونمو أسواق رؤوس الأموال في معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية المستهلك العالمي، لذا عملية التصدير و تنميتها سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على استخدام و تسخير أجهزة و وسائل المعلوماتية في اكتشاف فرص التصدير المتاحة عبر مختلف الأقطار و المعروف أن الدول المتقدمة متفوقة في هذا المجال و هو ما يشكل تحدي للدول النامية أما التحدي الثاني فيتمثل في تزايد أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وقد ينعكس ذلك على الدول. المضيفة بالإيجاب أو السلب فيما يتعلق بتنمية صادراتها و

هذا ما يحتاج إلى الدقة في الدراسة. كما ان تحرير ونمو الأسواق المالية قد يساهم في الاستثمار والتنمية خاصة في مجال صناعات الصادرات و الذي يتم بدخول رؤوس الأموال، أما الحركة العكسية لهذه الأموال فيمكن أن يضر بهذا الهدف.

و يمكن ذكر أهم الدوافع وراء تنشيط قاعدة التصدير ويتعلق الأمر ب: (سعيدي، 2004، صفحة 07)

- اقتناص الفرص التصديرية في العالم.
- متابعة العملاء والمستهلكين في اسواق العالم.
- تحقيق تنويع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر .
- تحقيق خطوط متكاملة من المنتجات التصديرية والفوائض انتاجية.
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم.
- استغلال الفروق بين دورات حياة المنتجات في اسواق التصدير.
- فتح فروع للمنتجين المصدرين في اسواق العالم.
- سياسات العلاقات المتبادلة (فتح فرص تصدير في اسواق الاستيراد).
- الرغبة في الحصول على العملات الاجنبية .
- الحاجة الى تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين.
- مبدا المزايا النسبية التي تتطلب تبادل السلع وتوزيع الفائض.
- قد يكون العائد على الاستثمار في التسويق الدولي اعلى من السوق المحلي.
- الاستفادة من فروقات الاسعار واسعار الصرف.

الفرع الثاني: اتجاهات التصدير.

ان المواقف و الآراء المتعددة في اطار تطبيق سياسة التصدير تتضمن اتجاهين اساسيين هما: (نعيمي، 1999، صفحة 34)

1. الاتجاه الحر: وتأسس على يد المدرسة الكلاسيكية وعلى راسها آدم سميث وانصاره بحيث تعتبر أن الفرد هو المنظم للحياة الاقتصادية وهو الركيزة الاساسية في تسيير النشاط التجاري، وذلك تحت شعارهم المعروف دعه يعمل دعم يمر اي من دون ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبمفهوم آخر فانه حسب هذا الاتجاه يجب رفع كل القيود التي من شانها ان تعرقل سير المبادلات التجارية .
2. الاتجاه الحمائي: وهو المتميز بسيطرة الدولة على النظام الاقتصادي ومن ثم فان النشاط التجاري في هذه السياسة يخضع لسيطرة الدولة وتبعا للخطة التي ترسمها هذه الاخيرة في التصدير والاستيراد والملاحظ من خلال هذا الاتجاه ان الدولة تقوم بفرض بعض القيود كالتعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات او ما يسمى بنظام الحصص من اهم هذه القيود على الاستيراد من اجل حماية المنتوج الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التصدير و تحدياته.

باعتبار التصدير عمية حيوية و ضرورية في اقتصاديات دول العالم, فهو يحتاج و يرتبط بخدمات عدة لتشجيعه و دعمه و يتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير، مراعاة عوامل نجاحه و تحديات التي يواجهها.

الفرع الاول: عوامل نجاح عملية التصدير.

يجب على المؤسسات الراغبة في التصدير التساؤل عن وضعيتها و استراتيجيتها المتبعة للدخول الى هذه التجربة و ذلك من خلال معرفة متطلبات هذه العملية و الظروف التي تقع ضمنها و عوامل التي تساعد على نجاح عملية التصدير و التي يمكن ذكرها في النقاط التالية: (بن يوسف، 2011-2012، الصفحات 29-30)

1. **التمويل**: تحتاج المؤسسات قبل الخوض في تجربة التصدير، إلى إمكانيات مالية خاصة بها و في بعض الأحيان يتعدى ذلك الإمكانيات الذاتية و تلجا إلى العالم الخارجي للقيام بالعملية من خلال مجموع المبالغ المالية التي تمنحها البنوك الوطنية و الخارجية أو الهيئات المالية الأخرى في شكل قروض.
2. **التأمين**: إن عملية التصدير تكون عرضة إلى مجموعة من المخاطر و هذا الأمر يستوجب على المصدر الاحتياط لها و ذلك عن طريق تحويل مجموع هذه المخاطر إلى مؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.
3. **النقل**: تلعب وسائل النقل دورا أساسيا في مجال التصدير من حيث أنها تسهل هذا النشاط بنقل السلع و البضائع من دولة إلى أخرى، و هناك العديد من طرق النقل البري منه الجوي، البحري و النقل بالسكك الحديدية دون إهمال دور عامل الزمن ففي بعض الأحيان نجد أن المستورد يهتم باستلام السلع في اقرب الآجال الممكنة، لأجل ذلك يتوجب على مؤسسات النقل الاحتياط لعامل الزمن أكثر من غيره من العوامل .
4. **الجباية**: يلعب النظام الجبائي دورا مهما في النشاط الاقتصادي كونه يمثل أداة الدولة، التي تستعمل لإنعاش نشاط التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير أو بالعكس لإحجامه بالرفع من هذه النسب، و هذا تبعا للسياسة التجارية المتبعة .
5. **الجمركة**: تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة و المتابعة و التنظيم من قبل إدارة الجمركية، بتطبيق الإجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها حيث نجد أن الخدمات الجمركية احد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير .
6. **العبور**: إن انتقال السلع من المصدر إلى المستورد يمر بطريقتين، هما:

أ. الطريقة الأولى: و هي الطريقة المباشرة، يعني ذلك أن المؤسسة هي التي تتولى و تقوم بعملية التصدير دون تدخل أي طرف أخر .

ب. الطريقة الثانية: أي الطريقة غير المباشرة, تستعمل في اغلب الأحيان و تكون فيها عملية التصدير عن طريق مؤسسة العبور للتصدير و الاستيراد، فهي مؤسسة مختصة و موكلة لهذه المهام حيث تقوم بالإجراءات اللازمة مع الأطراف المعنية بالعملية.

الفرع الثاني: تحديات و معوقات عملية التصدير.

تعتبر عمية التصدير منظومة مركبة تخضع للعديد من التغيرات دائمة لذلك تظهر باستمرار مجموعة من تحديات و العراقيل التي تؤدي الى التأخير في عملية التصدير.

اولا: **تحديات عملية التصدير**.

من بين التحديات التي تواجه عملية التصدير نذكر مايلي: (زاوي، 2008-2009، الصفحات 15-16)

1. **التحديات التكنولوجية:** في التصدير لازالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية والنامية، مما يقلل من القدرة التنافسية الصادرات الدول النامية، وتعالج تلك المشكلة بالتخصص السلعي والاستثمار في البحوث والتطوير والاهتمام بالعلوم التكنولوجية وتدريب الكوادر الفنية والتصديرية ... الخ.
2. **التحديات المعلوماتية للتصدير:** يؤثر نقص المعلومات التصديرية إلى التخمين والارتجال في القرارات التصديرية، لذلك يجب الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك لدعم القرارات والخطوط التصديرية ، و يتم التغلب على تلك التحديات عن طريق قوة الاتصالات ببناء قاعدة بيانات تصديرية وإعداد نظام معلومات تصديرية وإعداد البحوث التسويقية، إضافة إلى التعامل مع نقاط التجارة الدولية
3. **التحديات التسويقية للصادرات:** قد يفشل التصدير بسبب عدم اختيار السلعة المناسبة للسوق التصديري المناسب أو الخطأ في أسلوب الترويج أو التسعير والتوزيع، لذلك لابد من بناء المزيج التصديري الأنسب عن طريق تحديد:
   أ. استراتيجية سلع التصدير
   ب. استراتيجية التوزيع الدولي .
   ج. استراتيجية التسعير الدولي .
   د. استراتيجية الترويج الدولي.

ويحتاج ذلك بالضرورة إلى تقسيم سوق الصادرات إلى قطاعات لاختلاف طبيعة واتجاهات وسلوكيات المستهلك والمشتري الدولي جغرافيا وديموغرافيا.

4. **التحديات الإدارية في التصدير:** تلعب تكنولوجيا الإدارة دورا خطيرا في تأكيد النجاح التصديري، ومن أهم التحديات التي تواجه التصدير ، فقص المهارات الإدارية اللازمة لتحقيق أهداف التصدير، والعلاج يكمن في التخطيط السليم لعملية التصدير عن طريق التنبؤات بالطلب العالمي تقييم أداء التصدير دوريا، تنظيم التصدير بأساليب مرنة وهادفة وأخيرا التنسيق الفعال بين أجهزة التصدير.
5. **تحديات الدخول إلى أسواق التصدير** : هناك صعوبات في دخول أسواق التصدير بسبب المنافسة الشرسة، ويمكن التغلب عليها عن طريق:
   أ. تطبيق المواصفات الدولية .
   ب. تطبيق أساليب إدارة الجودة الشاملة .
   ج. التجديد والابتكار .
   د. التخصص في سلع المزايا التنافسية.
   هـ. ربط خصائص السلعة بحاجات المستهلك الدولي .
   و. تحسين الإنتاجية الفعالية الكفاءة الربحية.

و يمكن اضافة التحديات التالية : (النجار، 2008، الصفحات 65-72)

1. المنازعات التجارية: ترتب عن العولمة العديد من المنازعات تقولة المنظمة العالمية للتجارة حلها، غير ان المنازعات الفنية (الهرمونات في اللحوم، الموز، القضايا البينية، الدواء، الحقوق الملكية الفكرية، الاغراق) لم تحسم بعد .
2. العولمة والاقليمية: قد ترتبط الصادرات بالأسواق الاقليمية بدلا من الأسواق العالمية، حيث قد تكون العولمة اكبر من او اقل من الاقليمية .
3. قرارات الاقتصاد الكلي حيث يجب مراجعة قرارات التصدير في ظل كل تغير في اتجاهات الاقتصاد الكلي (الميزان التجاري ، الفائض والعجز في الموازنة، الضرائب من الجمارك، الجودة، التكاليف).
4. معايير قرار التوسع الدولي في التصدير: حيث يجب على المصدرين تحديد معايير الموافقة على قرار التوسع او الانكماش وفق اهداف التصدير .
5. الاتجاهات نحو التدويل ومع التوجه نحو التدويل والعالمية فمن الضروري ان تحدد الشركات المصدرة اساليب التعامل مع التحولات العالمية الجديدة (الاندماج التنويع الاتصال اللامركزية، اوجه التفاعل الدولي التجارة الالكترونية).
6. تحديد السوق التصديري: من الاهمية استخدام البيانات التصديرية لخفض المخاطر وعدم التأكد والتعرف بمستقبل اتجاهات الصادرات .
7. اتساع نطاق الاتفاقيات الاقليمية والاندماج الاقتصادي الجهوي لفتح الاسواق وتوسيع مجالها امام صادرات الدول الاعضاء في التكتلات العالمية.

كما لا يفوتنا التنويه إلى ظهور المنازعات في التصدير لأسباب عديدة منها عدم تنفيذ العقود والاتفاقيات من حيث المواصفات والأسعار والمواعيد والسداد وتغير أسعار الصرف وعدم الالتزام بالصيانة والتدريب والاحلال والتجديد أحيانا. (زاوي، 2008-2009، صفحة 17)

ثانيا: **معوقات عملية التصدير**.

يمكن تقسيم معوقات التصدير الى :

1. **المعوقات الرسمية** : يقصد بها المشاكل التي تعترض نشاط تصدير المنتجات المحلية بسبب الاجراءات والقوانين الرسمية داخل البلد المصدر من قبل الجهات المحلية ذات العلاقة برسم اهداف وسياسات التصدير وتشمل :(عبد المحسن، 1997، صفحة 379)

أ. ضيق القاعدة الصناعية بسبب حداثة التنمية الصناعية في العديد من الدول واقتصادها الى القواعد التكنولوجيا المتطورة والضرورية لاستمرارها ونجاحها .

ب. ضعف القاعدة الصناعية قفد انحصرت صادراتها هذه الدول في عدد محدود جدا من السلع.

ج. قصور المساعدات المحلية في التغلب على معوقات التصدير.

د. ضعف الحواجز الضريبية في دعم المؤسسات المصدرة.

هـ. عدم مساندة القوانين المحلية في توجيه التصدير.

و. ارتفاع اسعار العملات المحلية مقابل العملات الاجنبية في اسواق التصدير.

ز. غياب مؤسسات مختصة في تدعيم الصادرات.

2. **المعوقات الداخلية:** هناك العديد من المشكلات التي تعوق العملية التصديرية في الدول المصدرة ومن ثم تؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات لما تسببه هذه المشكلات من ارتفاع في تكلفة الصادرات أو تقليل جودة المنتجات المصدرة، ومن بين تلك المشكلات ما يلي: (بلقلة، 2009/2008، الصفحات 90-91)

أ. الافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات وتعقدها في الجمارك.

ب. ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المواد الوسيطية.

ج. نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي وعن الأسواق العالمية وفرص التصدير المختلفة، والذي يؤدي إلى صعوبة تحديد أفضل مجالات الاستثمار المتاحة.

د. ارتفاع مستويات الأجور في بعض الدول، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التأمينات الاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة المنتجات ومن ثم اعتماد هذه الدول في المنافسة في الأسواق الخارجية على الجودة وليس السعر.

هـ. التأخير في إجراءات رد الرسوم الجمركية للمصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة.

و. عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير وخصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع تكلفتها بالإضافة إلى إحجام بعض البنوك عن قبول الاعتمادات المستندية للمصدرين وما قد يترتب على ذلك من التأثير سلنا على القدرة التنافسية للصادرات.

ز. المغالاة في تحديد سعر الصرف مما يؤدي إلى الحفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت.

ح. انخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية وعدم التزام بعض المنتجين بالمواصفات المحددة للجودة .نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير، بما يؤدي إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير.

3. **المعوقات الخارجية:** يقصد بها تلك العقبات والمشاكل التي تعترض المنتجات المحلية في الاسواق الخارجية، والتي تكون في الغالب بسبب الإجراءات داخل الاسواق الاجنبية يصعب على المؤسسات المصدرة السيطرة عليها ومن أهمها :

أ. المنافسة بين الشركات داخل الاسواق الاجنبية .

ب. محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الاجنبية.

ج. ارتفاع التعريفة الجمركية لبعض السلع الداخلية الى الاسواق الاجنبية .

د. سياسة الاغراق التي تمارسها المؤسسات في الاسواق الاجنبية .

هـ. قواعد المنشأ .

و. القضايا المتعلقة بالمواد والضوابط الدولية في ظل اتفاقيات ISO الملكية الفكريةOMC .

ز. صعوبة تنقل الافراد ورؤوس الأموال في الدول النامية وعدم شمولها على اتفاقيات مناطق التجارة الحرة. (العسان و الوادي، 2010، صفحة 237)

4. **المعوقات الاخرى**: و هي تتمثل في النقاط التالية: (زاوي، 2008-2009، صفحة 15)

أ. أن العلاقة بين أجهزة الإنتاج وأجهزة التصدير ليست دائما سليمة أو صحيحة وإنما هي علاقة يشوبها الكثير من الخلط فضلا عن وجود تداخل وازدواج بين الجهات المنتجة والجهات المصدرة .

ب. عدم توفر إمكانيات التسويق المناسبة وعدم توفر الخبرة في عمليات التعبئة والحزم .

ج. عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية، سواء من ناحية المواعيد أو من ناحية المواصفات.

د. تفضيل البيع محليا في كثير من الأحيان تكون أسعار السوق المحلي أعلى من أسعار التصدير، وعليه تفضل بعض الشركات المنتجة محليا حتى لا تتأثر نتائج تقسيم الأداء فيها .

هـ. روتينية وكثرة إجراءات التصدير مما يترتب عليه إعاقة ذهاب الصادرات إلى الخارج أو التأخر في مواعيد التسليم .

و. عدم الاهتمام بالترويج للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية .

ز. ارتفاع تكلفة النقل الدولي إلى جانب أسعار خدمات النقل

ويتضح أن مشاكل التصدير متعددة الجوانب والأبعاد، وتتطلب معالجتها بذل جهود كبيرة وتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية بنشاط التصدير لإذلال هذه العقبات وتمكين قطاع التصدير من النمو بما يحقق الأهداف المرجوة من ذلك.

المطلب الرابع: أهمية الصادرات و دورها في تنمية الاقتصادية.

يعد تنويع هيكل الصادرات ضرورة لكل الدول على حد سواء، و لذلك اهتمت العديد من الدول بتنمية الصادرات بتركيز على مجموعة من الأساليب و الإجراءات و ذلك للأهمية التي تعود بها من خلال دورها في إعطاء دفعة قوية للسلع المصدرة إلى الأسواق الدولية .

الفرع الاول: أهمية الصادرات .

تكمن أهمية الصادرات في مختلف الدول في الدور الهام الذي تقوم به في تمويل التنمية الاقتصادية حيث يتمثل دور الصادرات في قيام طاقات إنتاجية في هذه الدول، مما يدعو إلى تنويع الصادرات و زيادة حصة السلع المصنعة من إجمالي الصادرات لزيادة الإيرادات التصديرية حيث ترتكز عائدات الصادرات لبعض هذه الدول على منتوج أولي وحيد أو بعض المنتجات الأولية، لأنه توجد بعض الدول تصدر عدة منتجات أولية بذلك لا يسيطر منتج واحد على عائداتها الإجمالية للصادرات .كما تشكل الصادرات المصدر الأساسي للنقد الأجنبي الذي يسمح للدول النامية من الاستيراد لدعم العملية الإنتاجية و النمو الاقتصادي. لذلك تنمية الصادرات من الأهداف التي تسعى إليها الدول حيث تنمية اقتصادياتها مرتبط بنجاح عملية التصدير كما تساهم

الصادرات و كذا الطاقة الإنتاجية للدولة في زيادة الدخل القومي في هذه الدول و للصادرات أهمية أخرى تتمثل في المزايا التي يمنحها التبادل الخارجي هي : (بن اعمر بن عجال، 2017/2016، الصفحات 40-41)

- اتصال الدول بالأسواق الخارجية يعتبر أحد الوسائل لتعزيز التطور و تقدمه، خاصة الدول النامية التي تتميز بضعف عوامل الإنتاج ، رأس المال و اليد العاملة الكفؤة، فعملية التصدير تعد أداة لنقل التكنولوجيا عن طريق استيراد السلع الرأسمالية، وتوسيع الصادرات يعتبر حافزا لتطوير إدارة و عمال أكفاء قادرين على المنافسة الدولية و تتجاوز آثاره حدود قطاع التصدير .
- يشجع قطاع التصدير بكسبه لعملات أجنبية تزيد قدرة البلد على خدمة الدين الخارجي و من تحسين قدراتها الائتمانية.
- زيادة التدفقات الأجنبية الائتمانية الأجنبية و التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار.
- يخلق نمو قطاع التصدير روابط مع منتجي السلع و الخدمات لبقية الاقتصاد الوطني.
- تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حسب درجة الانفتاح و الاعتماد على التجارة الخارجية في الدول النامية.

نظرا لأهمية التبادل الخارجي و خاصة التصدير منه، انتهجت مختلف الدول نماذج تنموية مرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، منها من اعتمدت على تصدير المنتجات الأساسية و أخرى من انتهجت التصنيع عن طريق إحلال الواردات و البعض الآخر انتهجت التصنيع لغرض التصدير.

الفرع الثاني: دور الصادرات في تنمية الاقتصادية.

تلعب الصادرات دوراً هاماً في تحول التنمية الاقتصادية خاصة للدول النامية وهذا لعجز الموارد الفعلية لتمويل التنمية، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في ما يلي : (سليمان، 2016/2015، الصفحات 26-28)

1. **توسيع القاعدة الاقتصادية:** من المعروف أن ضيق السوق المحلى نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع هو أحد أسباب التخلف وضيق النشاط الاقتصادي، ولذلك تعمل الدولة على توسيع السوق المحلي بمختلف الوسائل من إعادة توزيع الدخل وتخفيض الضرائب ،وغيرها، ومن ناحية أخرى فإن الأسواق العالمية تمثل مجالا لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي وبالتالي تعتبر هذه الأسواق العالمية عاملاً أساسياً في توسيع القاعدة الاقتصادية في المجتمع، فبالإضافة إلى حلب المزيد من العملات الأجنبية تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج الذي يخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي وينتج من هذا زيادة في الدخل الوطني وزيادة في فرص العمالة.
2. **توفير رؤوس الأموال:** تسهم التجارة الخارجية في توفير رؤوس الأموال الإنتاجية (من آلات ومعدات ومكائن ...الخ) وكذا المنتجات نصف مصنعة التي تستعمل في إقامة هذه المشروعات والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني كما تسهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول والذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصة وأن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية.
3. **تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني:** يلاحظ أن كلا من الدول النامية تقوم بتصدير عدد محدود جد من السلع التي تتركز غالبا في الخدمات والمنتجات الزراعية، وتعتمد الدول النامية اعتماداً كبيراً في صادراتها على مواد عام

كالبترول أو المنتجات الزراعية، وما يلاحظ أن الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات عموماً هو طلب يتميز بتقلبه مقارنة بالطلب على المنتجات الصناعية، ونتيجة لهذه العوامل فإن الدول المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية والخامات كانت ولا تزال تعاني من تقلب كبير نسبيا في حصيلتها من العملات الأجنبية مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي. وقد كانت تقلبات التجارة الخارجية في مجال الخامات والمنتجات الزراعية مسار اهتمام ودراسة الاقتصاديين والدول المنتجة والهيئات الدولية، ووضعت اقتراحات كثيرة تهدف إلى الحد من هذه التقلبات منها إنشاء صناديق موازنة الأسعار أو إبرام الاتفاقيات دولية للتحكم في السوق...الخ، إلا أن الدراسات تشير إلى أن الحل الفعال لهذه المشكلة يكمن في مدى قدرة الدول المصدرة لهذه المنتجات على تنويع صادراتها وتقليل حدة الاعتماد على سلعة أو سلعتين من هذا النوع من المنتجات. إن تنمية الصادرات من الوجهة النوعية تعد أحد الأبعاد الأساسية التي يجب أن يبنى عليها أي برنامج ناجح لتطوير التصدير .

4. **تدعيم قوة مساومة الدول في مجال الدولي:** بدراسة شروط التجارة وتطويرها بالنسبة للدول المصدرة لخامات والمنتجات الزراعية على مدى العقود الماضية يتبين بوضوح أن هذه الشروط تتجه تدريجيا بحيث أصبحت ضد الدول النامية وفي صالح الدول المتقدمة التي تصدر المنتوجات المصنوعة أساسا ويعزى هذا الاتجاه إلى أسباب متعددة اهمها:
   أ. زيادة الطلب على المنتجات المصنعة بمعدل أكبر من زيادته على المنتجات الخام والزراعية.
   ب. ضعف مرونة العرض من المنتجات الخام بالمقارنة بعرض المنتجات المصنوعة.
   ج. التطور التكنولوجي الذي تمكنت الدول المتقدمة بفضله من أن تنتج محليا سلعا صناعية تحل محل الخامات الطبيعية والمنتجات الزراعية، فعلى سبيل المثال هناك سلع متعددة فمنها المطاط الصناعي والألياف الصناعية وغيرها.

وقد بدأت الدول النامية في اتخاذ عدد من الإجراءات لمعالجة هذا الموقف منها محاولة تنظيم العروض من السلع الزراعية والمواد الخام بغرض إيقاف أسعارها.

5. **تدعيم النمو الاقتصادي:** إن تشجيع الصادرات يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد من خلال التحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي تحسين المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية، ولكن هذا التحسن في الدخل قد يؤدي إلى ظهور أنماط ذات نزعة استهلاكية أكثر من تدعيم النمو الاقتصادي إن تشجيع الصادرات يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد من خلال التحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي تحسين المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية، ولكن هذا التحسن في الدخل قد يؤدي إلى ظهور أنماط ذات نزعة استهلاكية أكثر من تلك السائدة من قبل، وهذا يكون كنتيجة للتطور الكمي والنوعي في الإعلان لكلفة وسائله وأشكاله، وأمام هذا التوجه نحو الاستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، وهنا تدور أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه التجارة الخارجية في التعامل بكامل الحيطة والحذر، لأن انكشاف السوق المحلي مع ضعف منافسة المنتوج المحلي يؤدي إلى إغراق الأسواق بشتى السلع مما يؤثر سلباً على الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية وبالتالي تتراجع معدلات النمو.

المطلب الخامس: استراتيجية تنمية الصادرات.

لتنمية الصادرات تتبع استراتيجيات لتحقيق ذلك الهدف عن طريق رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات وقد تضمن الأدب الاقتصادي العديد من الاستراتيجيات التي طرحها منذ الخمسينات، تحت تأثير التغيرات السياسية التي طرأت على أغلب الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ما يلي استعراض لبعض هذه الاستراتيجيات:

أولا: **الاستراتيجية الدولية:** تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات استراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية و الاستراتيجية الدولية تعتمد اساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحيد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، أما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة، ومن الخيارات الاستراتيجية التي يمكن للمؤسسة إتباعها هي: (حمشة، 2013/2012، صفحة 58)

أ. التخصص: تتمثل هذه الإستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة آو ميزة جودة المنتج.

ب. النمو بالتنويع: أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال اعتماد التنويع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين آو توسيع السوق، آو التنويع المختلط الذي يهدف إلى تقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة.

ثانيا: **استراتيجية صادرات المواد الأولية** : كان من المتعارف عليه لسنوات طويلة إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية بأسرع ما يمكن عن طريق اتباع مبدأ الميزة النسبية ، وتصدير المواد الأولية، ورفع مستوى دخل الفرد ، والسماح بحدوث التغير الهيكلي نتيجة لذلك، وقد اتبع عدد كبير من الدول النامية هذا النهج على الأقل ومن المزايا الرئيسية الممكنة للنمو الذي يقوده تصدير المواد الأولية ، أنه يؤدي إلى تحسين توظيف عوامل الانتاج الموجودة ، وزيادة توفر عوامل الانتاج ، وانتقال الأثر إلى القطاعات الأخرى ، فالإنتاج الذي يتبع طريق الميزة النسبية يؤدي إلى زيادة كثافة استخدام العناصر الأكثر وفرة نسبيا في العملية الانتاجية ، كما أن توسع الصادرات التقليدية قد يؤدي إلى توسع نطاق موارد الاستثمار الأجنبي، والادخار المحلي ، والعمالة والقوى العاملة المدربة لتكميل عوامل الانتاج الثابتة (الأرض والموارد الطبيعية). ومعنى ذلك أن التجارة تساعد الاقتصاد بشكل مزدوج، فهي تساعده على التحرك نحو منحنى إمكانيات الإنتاج، كما تساعده أيضا . نقل المنحنى برمته إلى الخارج، أي توسيع حدود إمكانيات الإنتاج. (سعيدي، اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، 2004، صفحة 17)

ثالثا: **سياسة الإحلال محل الواردات:** يقصد بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، قيام بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج، وتوجه عدة طرق لقياس الإحلال، إلا أن المقياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الإحلال على أنه النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة، ويمكن القول بأن هذه السياسة تعتمد على مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات، ونجد أن هذه السياسة تبدأ بتصنيع السلع الاستهلاكية، والتي عادة ما تكون سلعا كثيفة العمل، وذات مهارات فنية متواضعة، ثم يتدرج

بعد ذلك إلى الصناعات الوسيطية والرأسمالية والتي تحتاج إلى تقدم صناعي وحجم استثمارات أكبر، و من أسباب تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات نجد: (بلقلة، 2009/2008، الصفحات 95-96)

1. النمو الاقتصادي: والذي من الممكن أن يكون مصاحبا لعملية التنمية الاقتصادية والذي تؤدي للتوسع في إنشاء الصناعات المحلية الجديدة لإشباع السوق المحلي.
2. الضرورة الاقتصادية: وذلك يحدث في حالة وجود اضطرابات وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية كما حدث خلال أزمة الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية.
3. العجز في ميزان المدفوعات: فزيادة الواردات بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في الدول النامية أدى يا إلى إتباع هذه الإستراتجية للتخفيف من عجز ميزان مدفوعتها.
4. الطلب على الواردات: وجود طلب متزايد على السلع المستوردة في الدول النامية يعزز من إمكانية إتباع هذه الإستراتيجية دون الخوف من عدم وجود سوق للسلع المحلية الجديدة.
5. السياسة الاقتصادية: الاتجاه إلى هذه الإستراتجية قد يكون نتيجة السياسة الاقتصادية التي يتبعها مخطط التنمية بدف إقامة المزيد من الصناعات الوطنية وإلى خلق فرص للعمالة.
6. تحقيق الاكتفاء الذاتي: حيث أدى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية إلى انخفاض إيرادا ما من العملة الصعبة، ووقوعها تحت رحمة شروط التبادل التجاري التي تفرضها الدول المتقدمة، مما أدى إلى تبني استراتيجية الإحلال محل الواردات بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
7. السهولة في التطبيق: والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات حيث تنخفض فاتورة الواردات مما يخلق فرصا استثمارية واضحة بهدف خلق المزيد من الصناعات الاستهلاكية.

وأخير يمكن القول أن هذه السياسية لم تحقق المأمول منها و لم تتعدى مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية ولم تنجح إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية في إنتاج السلع الصناعية الوسطية الإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعاتها إلى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية، مما دفع بالدول النامية إلى تنني والمضي في استراتيجية التوجه إلى الخارج من خلال تشجيع الصادرات.

رابعا: **احلال الصادرات**: إن هذه الإستراتيجية هدفها تعويض صادرات المنتجات الأولية بمنتجات أخرى المصنعة منها, نصف المصنعة أو منتجات المواد الأولية المصنعة و ذلك من خلال المصانع الخارجية, الموجهة لإنتاجها إلى أسواق الدول المتقدمة اعتمادا على السلع النصف المصنعة المستوردة واليد العاملة المحلية المنخفضة الأجر, باعتبارها تمثل الميزة النسبية المتوفرة, خاصة في بعض الصناعات المعتمدة على مثل هذه الميزة كصناعة النسيج, التركيب و الألبسة...الخ. و ذلك ينعكس بصورة مباشرة على تكلفة الإنتاج والقدرة على المنافسة و خاصة على الربح .و من جهة تلخص ايجابيات هذه الإستراتيجية من خلال مايلي: (بن يوسف، 2011-2012، الصفحات 34-35)

1. إن سياسة ترقية الصادرات تؤدي إلى تثمين الموارد حسب المزايا النسبية و الاستعمال الأفضل لإمكانيات الإنتاج. بالإضافة إلى تحقيق وفورات الحجم و التطور التكنولوجي في ظل المنافسة الخارجية و منه المساهمة في التقليل من البطالة.

2. هذا يعني أن الدول النامية تتوفر على ميزة نسبية في العمل, حيث انخفاض الأجور مما يمكنها من التخصص في تصنيع منتجات تتطلب هذا العنصر بصورة مكثفة. تمكنها من المنافسة على الصعيد الدولي و ينعكس في نمو وتطور معدل صادراتها التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل مع زيادة المداخيل الموزعة و عليه توسع الطلب المحلي بالإضافة إلى أن المنافسة تسمح بزيادة عدد المؤسسات الناشطة و بالتالي تكوين نسيج صناعي.
3. ان ممارسة نشاط التصدير، يسمح بتدريب و تعويد اليد العاملة على استخدام التكنولوجيات المتطورة، مما يؤثر على باقي الأنشطة.
4. هذه الإستراتيجية تسمح بتحقيق إيرادات من العملة الصعبة أكثر من استراتيجية إحلال محل الواردات باعتبار هذه الأخيرة منفقة أكثر و عيه كان بالإمكان استخدام مواد من هذه الاستراتيجية الأخيرة، للحصول على كمية أكبر من العملة الصعبة من جراء التوسع في نشاط التصدير أكثر مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات و التقليص من المديونية الخارجية
5. سياسة التصنيع المعتمد على إحلال الصادرات غير محدودة بالسوق المحلية، بل تتحدد بالطلب العالمي على الصادرات. لهذا فإنها ملائمة أكثر للحصول على وفورات الحجم.

إن انتهاج هذه الإستراتيجية حسن موازين المدفوعات كما خلق مؤسسات ذات قدرة تنافسية كبيرة ومع غياب الحواجز الجمركية سهل التموين للصناعات التصديرية بتكاليف اقل و عليه توفير إيرادات من العملة الصعبة المستخدمة في استيراد التجهيزات الضرورية إلا أن هذا النموذج يتطلب وجود إطار مدعم ومحفز للصادرات .

خلاصة الفصل

تم الطرق في هذا الفصل الى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الفلاحي اولها كان مفهوم الاستثمار بشكل عام الذي يعتبر عنصر حساس ومحرك رئيسي للنمو الاقتصادي لما يتمتع به من خصائص و ند التعرض للاستثمار الفلاحي الذي يعتبر نوع خاص من الاستثمار وهو يعني استعمال الوسائل الضرورية من أجل تحقيق أقصى ناتج زراعي وأكبر عائد مع تجنب مخاطر العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثمار في الفلاحة حيث أن له عدة خصائص و مميزات تجعله قطاعا حساسا لوزنه الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ان هذا الاستثمار له عدة مبادئ ومجالات أهمها الإنتاج الزراعي الذي تبرزا أهمية الاستثمار الفلاحي من خلاله وذلك بتوفره للاحتياجات الغذائية للأفراد والموارد المالية واستغلال الموارد الاقتصادية بكفاء.

أما بالنسبة لجانب التصدير الذي تناولته العديد من الدراسات، فإننا نستخلص انه عملية ذات تأثير كبير على اقتصاديات الدول الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق العمل على تنمية صادراتها و تنويعها في إطار الإمكانيات المتاحة أو اعتمادا على العالم الخارجي في ذلك قصد الرفع من رفاهية المجتمع و تحقيق مستويات معيشية جيدة، وفقا لاستراتيجيات مدروسة ضمن الاستفادة من العوامل الداعمة لنجاح عملية التصدير و الاحتياط من العراقيل التي تواجه .

وفي الأخير نخلص إلى أن للاستثمار الفلاحي و التصدير أهمية كبيرة ودور فعال في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك ومن اجل تحقيق الهدف منه يجب السعي إلى تطويرهما من خلال استخدام أدوات وتقنيات حديثة للارتقاء بيهما.

الفصـــــل الثـــاني

دراسة حالة مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010–2020)

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول الريعية والتي عانت من الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث أصبح من الصعب مواجهة عجز الموازنة المستمر والذي كان له اثر مباشر على تراجع مستويات حجم الاستثمار في العديد من القطاعات ، وعدم توفير الأرضية الملائمة لتمويل التنمية على المدى البعيد، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن مصادر دخل خارج قطاع المحروقات وهذا لتفادي الوقوع في مصيدة المرض الهولندي، حيث يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تحظى باهتمام واسع نظرا للدور الذي يلعبه تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات.

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع سنقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الاول: تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات خلال (2010-2020).**

المبحث الأول: تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم أنواع الاستثمارات الحيوية ، لماله من زيادة في حجم الإنتاج وتقليل من أزمة التبعية واستيراد المنتجات الغذائية الحيوية، ويساهم في تطوره وتنوعه أسس ومقومات توفرها الطبيعة ودعائم تقدمها الدولة.

المطلب الاول: تطور السياسات الفلاحية والريفية بالجزائر .

إن القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي و الريفي منذ الإستقلال، تشكل منطلقا لاستيعاب المسارات التي مرت بها وعمق الإصلاحات المتخذة طيلة هذه الفترات من أجل سد حاجيات المواطنين و تحقيق الأمن الغذائي . و بغرض الإلمام بموضوع التنمية الفلاحية و الريفية التي شهدها القطاع ، نستعرض فيمايلي و بصفة مختصرة اهم التطورات التي عرفتها السياسات الفلاحية والريفية منذ الإستقلال .

المرحلة الاولى: التسيير الذاتي(1964 –1971) : لقد أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الإستقلال، بالدولة إلى تركيز إهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد. و لقد تم إدراك الأولوية المعطاة للقطاع المسير ذاتيا كضرورة إقتصادية بفعل أهمية رأس المال الذي كان يشكله هذا القطاع وكواجب تاريخي مبني على المساواة والعدالة الإجتماعية إتجاه العمال السابقين لدى المعمرين وعائلاتهم. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

المرحلة الثانية: الثورة الزراعية: وتمتد من سنة 1967 إلى سنة 1979 وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها . (سواهلية، رحمون، مقص، و كرفاوي، 2018، صفحة 323)

لقد جاءت الثورة الزراعية لتؤكد التوجه الاشتراكي المطبوع على الاقتصاد الفلاحي بتأميم أكبر الملكيات الخاصة التابعة لوطنيين وأراضي غير مستغلة وتبني نمط تسيير جماعي فرض على المستثمرين المستفيدين من إعادة التوزيع وكذا تنظيم الدولة لدوائر ، التموين بالمدخلات وتحويل الإنتاج وتسويقه. كما تميزت هذه الفترة أيضا بإنشاء أو تعزيز عدد كبير من هيئات جديدة للبحث ، والإعلام والإرشاد الفلاحي وكذا بتطوير المنشآت والتجهيزات القاعدية في الوسط الريفي. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

المرحلة الثالثة: الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي(1979–1999) في هذه الفترة، تم إحداث، وبشكل تدريجي عدد من الإصلاحات. وهكذا تم وضع التجارب الأولى لتحرير الأسواق التي تلتها فيما بعد، إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي حولت إلى مستثمرات فلاحية جماعية و فردية، بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي (قانون 87-19)، كما تم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها السابقين (قانون التوجيه العقاري لسنة 1990) وإعادة تنظيم النظام التعاوني المنبثق عن الثورة الزراعية.

هذه الإصلاحات أدت إلى إنشاء الغرف الفلاحية والقرض التعاضدي الفلاحي، متبوعا بتفكيك بعض المؤسسات العمومية لتثمين وتحويل المنتجات الفلاحية وكذا دواوين التموين ونظام تعاونيات الخدمات (الفترة التي تم فيها حل الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية وتعاونيات الخدمات) وكذا التخلي شبه العام عن الإعانات على المدخلات وتراجع الاستثمارات الفلاحية. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

المرحلة الرابعة: ورقة طريق التنمية الفلاحية و الريفية (2020–2024) إن المساعي الحثيثة التي تم مباشرتها بغرض تجسيدها ميدانيا لتطوير مجال الفلاحة و التنمية الريفية، قد تضمنتها ورقة طريق القطاع لفترة 2020-2024، النابعة من التزامات الأربعة و الخمسين (**54**) للسيد رئيس الجمهورية و من مخطط عمل الحكومة و ذلك ترسيخا لمبدئ جعل الفلاحة محركا اساسيا للنمو من خلال توفير الأطر التنظيمية و القانونية و التحفيزية لفائدة الفلاحين و الموالين والفاعلين و المستثمرين لتنمية القطاع في كافة ابعاده و مناحيه. و تجسيدا لمسار التنمية الفلاحية و الريفية و مواصلة للمجهودات، بناء على مكتسبات السياسات الفلاحية المتعاقبة، تم إعداد ورقة طريق للتنمية الفلاحية و الريفية لفترة 2020-2024، ترتكز على جملة من المحاور، تتمثل فيما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023)

1. تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
2. زيادة الإنتاج والإنتاجية.
3. ترشيد استخدام الأراضي الزراعية.
4. التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.
5. الحفاظ على التراث الحرجي وتنميته وتعزيزه.
6. التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والزراعية الرعوية.
7. التنمية والترويج في المناطق الصحراوية.
8. دمج المعرفة و الرقمنة في برامج التنمية.

و في نفس السياق، تم تحديد الأوليات، بحيث تم إعداد برنامج على المدى القصير و آخر ذات طابع مستمر، يولى البرنامج القصير المدى بتنمية الزراعة الصحراوية، من خلال توسيع المناطق ذات القدرات وتنمية المحاصيل الصناعية (كالذرة ، وفول الصويا، وبنجر السكر، وغيرها) وكذا إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.

إن أهم محاور ورقة الطريق المتعلقة بتنمية القطاع التي تم إعدادها و التي دخلت حيز التنفيذ بأهدافها المحددة وآجال تنفيذها، ترتكز على جملة من الأسس، يراد منها بعث آليات العمل الفلاحي من مختلف جوانبه، إذ تتمثل هذه الأسس المبدئية في: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

- بعث الإستثمار المهيكل، وتنمية الشعب الإستراتيجية، خاصة الحبوب و ترشيد النفقات العمومية، و التقليص المحسوس في فاتورة الإستيراد وتثمين المنتجات الفلاحية (الزراعات الصناعية و التصدير).
- إدراج رأس المال في الفلاحة، و الرقمنة لبعث نجاعة التسيير و دعم مجال الإبتكار و دفع المؤسسات الصغيرة و تحسين المداخيل بالعالم الريفي و توفير معالم التأطير الإجتماعي والمهني للفلاحين.

- تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، لاسيما إنتاج الزيوت الغذائية و المخلفات (الفول السوداني و الصويا..) و السكر (البنجر السكري) و الذرة و غيرها، حيث تعتبر شعب إستراتيجية لها آثار عل الاقتصاد الوطني من حيث الاستيراد.

المطلب الثاني: أهمية تشجيع الاستثمار الزراعي في الجزائر و مقوماته.

الفرع الاول: أهمية تشجيع الاستثمار الزراعي في الجزائر.

يعد الاستثمار الزراعي أفضل أنواع الاستثمار في الدول النامية و منها الجزائر، وذلك لتضافر مجموعة من العوامل ساعدت على جعل الاستثمار الزراعي الأكثر ربحية، وتتمثل هذه العوامل في ما يلي: (حوتية و سعيج، 2018، صفحة 191)

- وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج و الاستهلاك في المحاصيل الزراعية خاصة الغذائية منها.
- محدودية الموارد الزراعية في ظل طموحات مستقبلية عالية للتنمية الزراعية .
- تزايد الطلب العالمي على الطاقة الحيوية المستمدة من المحاصيل الزراعية في ظل ارتفاع أسعار الأنواع الأخرى من الطاقة.
- الأرض الزراعية من الأصول ذات القيمة المتزايدة، كلما زادت خصوبتها زادت إنتاجية الوحدة منها.

كل هذه العوامل فرضت على الدولة التركيز على أهم الفروع الزراعية المطلوب تنميتها كما يلي :

- استصلاح الأراضي الزراعية،
- تطوير المذابح المدمجة،
- تشجيع مشاريع الشراكة العامة الخاصة في إطار المزارع النموذجية،
- تطوير المكننة الزراعية ، و تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه،
- تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب،
- إنشاء وتطوير مشاتل عصرية،
- تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبب)،
- تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)،
- تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب، ...
- تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)،
- تطوير قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد،
- الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية، وذلك من خلال إنشاء وحدات صناعية: لتحويل الفواكه والخضروات، لتحويل الحليب وتصنيع الألبان، و وحدات صناعية لصنع الأسمدة، وتصنيع الأدوية البيطرية.

الفرع الثاني : مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر .

يتميز الاستثمار الفلاحي بعدة خصائص مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة والطاقة وغيرها ومن أهمها اعتماد الاستثمار الفلاحي على السنة الزراعية المالية دون السنة المالية العادية حيث يخضع الإنتاج الزراعي إلى دورات خاصة و يرتبط تحقيق الربح في النشاط الفلاحي للمستثمر بنهاية الفترة أو الدورة الإنتاجية ذا يتأثر الاستثمار الفلاحي بالعوامل المناخية الطبيعية ما يزيد من عنصر المخاطرة.

قبول الضمانات يؤثر على التمويل الزراعي وبالتالي المردودية الفلاحية هذه الخصوصية التي يتمتع بها الاستثمار الفلاحي تساهم في أن يكون القطاع الرائد لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وان الجزائر لها من الإمكانيات ما يؤهلها لذلك يرتكز الاستثمار الفلاحي على مجموعة من الإمكانيات والمقومات منها : (كربوج و اللحياني، 2022، الصفحات 193-197)

أولا: **الإمكانيات الزراعية الطبيعية:** تملك الجزائر ما يؤهلها للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته مساحات شاسعة متنوعة تكفل تحقيق الهدف المتمثل في الاكتفاء الذاتي ويمكن الحكم على أداء القطاع الفلاحي بالاعتماد على جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي

1. **الأراضي الصالحة للزراعة** : إن تحديد الأراضي الزراعية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر المياه ذلك إن معظم الأراضي الزراعية لتسود فيها الزراعة المطرية، وتختلف نسبة المساحة المزروعة عن المساحة الكلية من عام الى آخر اعتمادا على معدلات الأمطار والتقلبات المناخية، وتبلغ مساحة الجزائر الكلية بما يقارب 2381741كم2 أي ما يعادل 16.5 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة تتوزع بين مزروعات عشبية مروج طبيعية كروم و أشجار الفاكهة، وبذلك تتوفر الجزائر على أراضي زراعية ما يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي سيما في المواد الغذائية الأساسية .يتضح خلال تتبع تطور المساحات الزراعية الصالحة في الجزائر الأثر الإيجابي للمخططات التنموية في إطار توسيع حماية الأراضي الزراعية، الا ان هذا التوسع يسير بوتيرة بطيئة جدا مقارنة بتزايد النمو الديمغرافي الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على حساب العرض
2. **الموارد المائية:** تعاني الجزائر من ندرة في الموارد المائية نظرا لوقوع اغلب الأراضي الزراعية في المناطق الشبه الجافة والجافة، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا، وكذا صعوبة استغلال للمصادر وقلة السدود خاصة ما يضعف من طاقة التخزين وبالتالي هناك موردين (موارد تقليدية وهي استغلال الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية) و (موارد غير تقليدية تتمثل في تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة .
3. **الثروة الحيوانية:** بشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان كما يوفر الصناعة التحويلية من مواد خام كالجلود الصوف الحليب غيرها كما تتوفر الجزائر على ثروة حيوانية متنوعة كالأبقار الأغنام الماعز الخيول الإبل والدواجن والأسماك.

4. **التسويق الزراعي**: هو عامل مهم في خلق الاستثمار الزراعي الناجح، ويتطلب هذا الأخير وضع مخططات وضوابط تحكم عملية التسويق تكون مطابقة للقواعد السوق، غير أنه في الجزائر لاتزال هذه العملية غير مضبوطة وغير مدروسة الأمر الذي أثر تقلبات الأسعار في الأسواق التجارية .
5. **تحديد نوعية الإنتاج**: أمر أساسي في عملية الاستثمار حسب التوجهات الاقتصادية للدولة لما له نظرة في التسويق والتجارة بشكل عام .
6. **استعمال التكنولوجيا**: في وسائل الإنتاج الزراعية وتطويرها باستخدام تقنيات فنية وعلمية ملائمة توفر الجهد والوقت وكذا الوفرة في كمية الإنتاج بما يزيد من الإنتاج الزراعي والتحكم فيه.
7. **التمويل الزراعي**: هو عامل مهم يضمن جلب المستثمرين وبالتالي تحقيق كثرة الإنتاج، ويبقى على الدولة ان تعمل على وضع سياسة دعم مصادر التمويل وضبطها من الناحية السيولة أو الإجراءات الإدارية.
8. **توفير الصناعة التحويلية**: من خلال فتح باب التصنيع في مواد الجلود أو المواد الغذائية الاستهلاكية.

ثانيا: المنظومة القانونية لتجديد النشاط الفلاحي عرفت الجزائر تطورا في النشاط الفلاحي سيما ما تعلق بالاستثمار الفلاحي تماشيا مع صدور قوانين و مراسيم تنظيمية بداية بقانون 87-19 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، ما يسمى (بقانون انشاء المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية) . هذا القانون منح حق الانتفاع الدائم للفلاح المستثمر لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ورغم المشاكل الكبيرة التي مست القطاع الفلاحي إلا أنه أحرز جوانب إيجابية في تحقيق الاستغلال الأحسن للأراضي و التسيير المباشر للعمال من أجل خدمة الأرض وبالتالي توفير المنتوجات الفلاحية الاستهلاكية للمواطن آنذاك ومحاولة لإيجاد آليات وضوابط من اجل تنظيم وتسيير الأملاك صدر قانون 90-30 المتضمن قانون الأملاك الوطنية المعدل والمتمم بالقانون 08-14 لتجديد السياسة العقارية في الدولة ووضع الإطار العام المرجعي لضبط الأملاك الوطنية العامة والخاصة، صدر قانون 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 المتضمن التوجيه العقاري الذي اعاد تصنيف الأملاك الخاصة للدولة وحدد كيفية استغلال الأراضي نظرا لعدم فعالية طريقة الاستغلال في المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية والاعتماد الكلي على الدعم الفلاحي للدولة وقلة وسائل الإنتاج ونقص التكنولوجية الحديثة وانعدامها في بعض الأحيان صدر قانون 08-16 المؤرخ في 3/8/2008 المتضمن التوجيه الفلاحي حيث حدد القانون 08-16 قواعد المحافظة على الثروة الفلاحية وتثمينها وكرس من خلاله حق الامتياز كنمط وحيد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي أحال كيفية الاستغلال على قانون خاص رقم10-03 المتعلق بكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 10-326 .

منح المشرع امكانية ابرام اتفاقية (عقد الشراكة مع شخص طبيعي او شخص معنوي كمستثمر ضمن احكام المادة 21 من القانون 1-03 التي نصت: يمكن للمستثمرة الفلاحية ابرام عقد الشراكة تحت طائلة البطلان بموجب عقد رسمي مشهر مع اشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائري، أو معنويين خاضعين للقانون الخاص الجزائري ويكون جميع اصحاب الأسهم فيه من ذوي الجنسية الجزائري ويتعين على الموثق المكلف بتحرير هذا العقد أن يبلغ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بذلك، تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم " كما نصت المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 26/326 المؤرخ في 23-12-

2010 " يمكن المستثمر صاحب حق الامتياز ابرام كل اتفاق للشراكة طبقا لأحكام المادة 21 من القانون رقم 10 -03 المؤرخ في 15-08-2010.

من خلال هذه النصوص يعتبر عقد الشراكة عقد رضائي من نوع خاص يبرم بين صاحب حق الامتياز والمستثمر الشريك سواء كان شخص طبيعي ومعنوي خاضع للقانون الجزائري، الذي يقدم وسائل الإنتاج والتكنولوجية الحديثة بينما يمكن أن يكتفي صاحب حق الامتياز بحصة عمل، ويلتزم الشركاء في عقد الشراكة بالمدة المتبقية من عقد الامتياز المقدر ب 40 سنة قابلة للتجديد إن تشجيع وترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر مرهون بتنفيذ البرنامج المتضمن انشاء وتوسيع المستثمرات الفلاحية وكذا تشجيع الفلاحين من خلال توفير اطارا قانونيا محفزا من شأنه بعث الثقة والأمان لدى المستثمرين، سيما في حالة تعرض المستثمرات الى اخطار وعوامل خارجة عن إرادتهم. لذلك تظهر اهمية التأمين الزراعي التي تعتمده الدول بجعل امكانية التعويض المالي قائم للتخفيف من حدة الخسائر التي تثقل كاهل الفلاحية والمستثمرين.

ثالثا: الأليات المؤسساتية لتشجيع الاستثمار الفلاحي.

إن انشاء هياكل ومؤسسات يعد من المقومات الأساسية لتطوير مناخ الاستثمار والدفع بعجلة النمو الاقتصادي وقد اعتمدت الجزائر سياسة الدعم المالي للدولة وفتح أبواب الاستثمار وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية و الجمركية سواء المحلية أو الأجنبية، وإنشاء هياكل تتكفل بهذه المسائل كإنشاء الدواوين الفلاحية المختلفة و الغرفة الوطنية الفلاحية ، والجمعيات المهنية (مجمعات مكلفة بإنتاج البذور و الشتلات وترقية المنتوجات الوطنية النمور الزيتون الكروم) و تأسيس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وصناديق الفلاحين لتامين الفلاحين وحماية المنتجين من الكوارث الطبيعية كما تم إنشاء الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والمديريات الجهوية للمصالح الفلاحية وكذا وكالة ترقية ودعم الاستثمار التي استبدلت سنة 2001 بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إضافة إلى ذلك في اطار تشجيع النشاط الفلاحي انتهجت السلطات العمومية سياسة منح القروض (القرض الرفيق قرض التحدي والقرض الإيجاري (من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية. وقد عرف القرض الرفيق رواجا واقبالا واسعا لدى الفلاحين بسبب اسقاط شرط الملكية للأراضي الفلاحية، اذ بلغت قيمة القروض الممنوحة للفلاحين (الرفيق) بما يقارب الألف مليار سنتيم 1000 مليار وبلغ عدد ملفات المعالجة سبتمبر 2013 . 15300 . أن إقرار بنك الفلاحية و التنمية الريفية كآلية مهمة لضمان التمويل وشراء المحاصيل من الفلاحين ودفع مستحقاتهم في ظرف لا يتعدى 72 ساعة، بالإضافة إلى الاهتمام بشعبة الحبوب وتطويرها وكذا الحليب بوضع مخططات وطنية منها مشروع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و مخطط الخماسي السياسة التجديد الريفي 2010-2014.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.

إن حصة القطاع الزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا خاصة في السنوات الماضية وهذا زيادة إلى عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الها اذ .إن الزراعة الحديثة، كي تحقق إنتاجية عالية، تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، وفي هذا الإطار ظل القطاع الزراعي يعاني من عدة معوقات في ظل انعدام موضوعية في معايير توزيع القروض على الفلاحين وترجع قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب والعوامل يمكن تلخيصها وحصرها فيما يلي : (رزيق و منصوري، 2013، الصفحات 73-75)

أ. **ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية** : إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية، التي تم إنجازها لم تحقق تقدما ملموسا بذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل ضعيف سنويا مقارنة بمستوى الطلب على الغذاء الذي يزداد بمعدل أعلى مقابل نمو بطيء للإنتاج و زيادة إلى هذا لم تنجح الإصلاحات الزراعية لضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ولعدم العناية كذلك لمعايير ومواصفات الجودة ولضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية بالإضافة إلى نقص متخصصين في التسويق إضافة لهذه النقائص المذكورة من الناحية الاقتصادية تجدر الإشارة إلى عوامل أخرى أهمها :

- سوء إدارة القطاع الزراعي .
- إعطاء أولوية للأهداف السياسية .
- قلة الاختصاصيين في علم الفلاحة.

ب. **ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها** : إن الجزائر بذلت جهود لا يستهان بها وأست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنتظرة وذلك نتيجة عوامل عدة أهمها :

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي .
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها، وتحديد الأولويات.
- عدم استقرار السياسات الزراعية واستمرارها لمدة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها

ج. **تحول الأسواق الخارجية وتدهور الزراعة المحلية:** تتحول أسواق رأس المال الخارجية وكذا أسواق الإنتاج تدريجيا نحو سلوك جديد على وقع ارتفاع أسعار النفط لتهدد الأمن الغذائي في كل الدول المرتبطة بتلك الأسواق بشكل أو بآخر وهكذا تحول الاستثمارات الخارجية من الطاقة إلى المعادن والحبوب مما زاد من الطلب الإجمالي على مخزونات الغذاء فارتفعت أسعارها بعد أن شح المعروض منها وتحولت الشركات الرأسمالية الكبرى من احتكار النقط الى احتكار الحبوب والذهب أما الدول الرأسمالية فتتحول تدريجيا إلى استغلال الأرض في إنتاج الطاقة الحيوية مما زاد من زراعة المنتوجات النباتية المعدة للطاقة على حساب منتوجات الغذاء، أما المجتمعات كثيفة السكان مثل الهند والصين فقد تحول سلوكها الاستهلاكي إلى الطلب على اللحوم والأجبان مما ضاعف الطلب على غذاء الماشية وزاد من أسعارها كل شيء يتحكم في اتجاهات الأسواق تغير عدا وضعية السياسات الاقتصادية والزراعية في الدول النامية ومنها الدول العربية التي ازدادت تدهورا.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات في الجزائر (2020/2010).

المطلب الاول: محددات تطور الصادرات في الدول النامية.

هناك نوعين من المحددات الداخلية و الخارجية و هي: (غفر و مصطفى، 1999، الصفحات 106-111)

أولا: **المحددات الداخلية** : تتمثل في :

1. **الهيكل الاقتصادي لهذه الدول** : يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من اهم المحددات الداخلية الاطار النظري والمفاهيمي للصادرات في الفكر الاقتصادي المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول النامية وادى تواجد الاستعمار في هذه الدول الى استغلال مواردها وذلك لتوفير مواد الخام اللازمة لصناعات البلاد المتقدمة.
2. **دوال الانتاج** ان صادرات الدول النامية تتمثل في القطاع الاستخراجي والمنتجات الزراعية ولذلك نرى ان مستوى الانتاج يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الانتاج الزراعي والمردودية مرتبطة خاصة بهذه الظروف عكس الانتاج الصناعي.
3. **الضغوط السكانية:** ان اكثر الدول النامية تتميز بانفجار سكاني ولذلك انحصرت معظم اقتصادياتها في قطاعات انتاجية لسد حاجياتها الداخلية ولا يوجه نحو التصدير الا الشيء القليل لكي يغطي به نفقات الواردات من السلع الصناعية والغذائية.
4. **معدل نمط الاستثمار** : تركز الدول النامية على تنمية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى، والتخطيط الامثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات والحد من الواردات للقضاء على عجز ميزان المدفوعات

ثانيا: **المحددات الخارجية:** وتتمثل في:

1. **تطور طلب البلاد المتقدمة** : عرفت السياسة الانتاجية للدول المتقدمة تغييرات مختلفة مما ادى الى التأثير على صادرات الدول النامية، فبظهور الثورة الصناعية كان الطلب على المواد الأولية مرتفعا مما ادى إلى ارتفاع حجم الصادرات في هذه الدول، اما بالنسبة للوقت الحاضر اختلف الأمر حيث ان قيام تكتلات اقتصادية بين الدول المتقدمة ادى الى حصر التبادل أكثر فيما بينها كالاتحاد الأوربي للتجارة الحرة و الكوميكون الذي فرض نظما احتكارية على صادرات الدول النامية
2. **اتجاهات شروط التبادل الدولي واثرها:** اثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد فهناك فريق يؤكد اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الانتاج الأولي ويعتبرون ذلك احد العتبات الأساسية في عملية التنمية .ويرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل الى عوامل كاملة في جانبي العرض والطلب ويعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامة التي تمكن وراء هذا التدهور حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية وكمستهلكة للسلع الصناعية.

المطلب الثاني: تطور الاراضي الزراعية المستغلة في زراعة في جزائر (2020/2010).

عرف الاستثمار الفلاحي في الجزائر تطورات هامة تزامنا مع التطورات التي عرفها الاستثمار في القطاعات الأخرى، إلا أنه عرف اهتماما خاصا من طرف الدولة في مطلع الألفية من خلال توفيرها كل الوسائل المالية والمادية والمعنوية لتطوير الإنتاج الفلاحي، وفي هذا الإطار تم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 و ذلك في امل ارتفاع الصادرات في القطاع مما يساهم في التنويع فيها.

أولا: حجم الاراضي الزراعة الصالحة في الجزائر و الاراضي الغابية:

و يمكن تمثيل حجم الاراضي في اجدول و الشكل الموالين:

الجدول رقم(01): حجم الاراضي الزراعة الصالحة في الجزائر و الاراضي الغابية.

سنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاراضي الصالحة للزراعة (1000ha)	41.374	41.388	41.398.19	41.431.635	41.431	41.456.4
	2016	2017	2018	2019	2020	
	41.360.2	41.335.1408	41.358.847	41.358.874	41.358.874	

المصدر: (https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL/visualize)

الشكل رقم (01): حجم الاراضي الزراعة الصالحة في الجزائر و الاراضي الغابية.

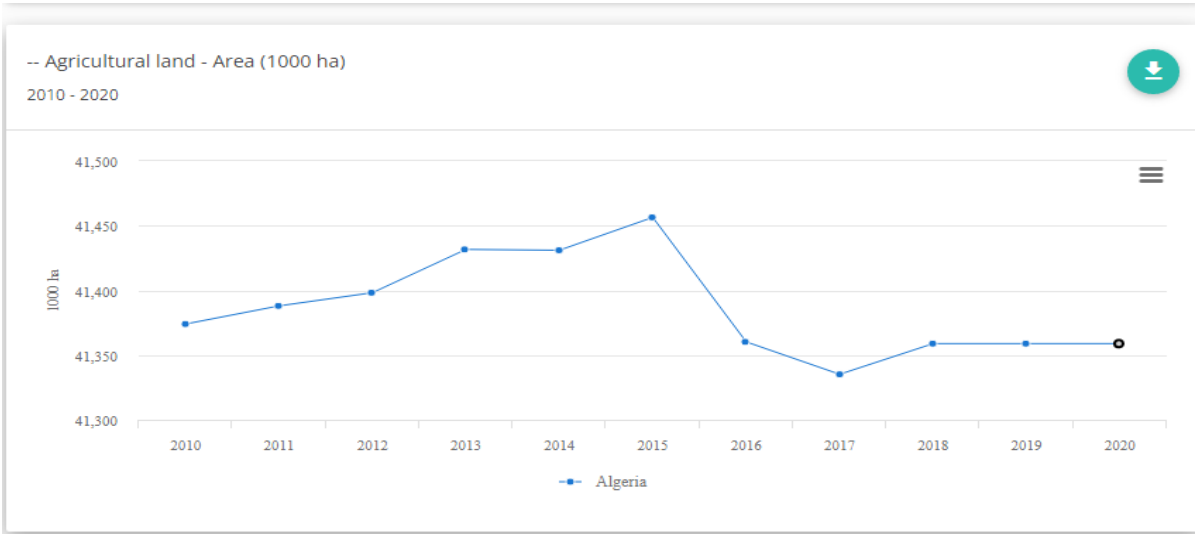

المصدر: (https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL/visualize)

يبين الجدول و الشكل اعلاه ان تطور مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة بالجزائر، حيث يوضح أن مساحة الأراضي الفلاحية بالجزائر قدرت سنة 2010 بـ 41.374 مليون هكتار، لتبلغ سنة 2015 ما قدره 41.456.4 مليون هكتار ، ثم بدأت تعرف هذه المساحة تدهورا حيث انتقلت إلى 41.335.1408 مليون هكتار سنة 2017 ، بفارق أكثر من 100

ألف هكتار وهي مساحة شاسعة، ثم عاودت الارتفاع الى 41.358.847 مليون هكتار سنة 2018 و بقيت ثابتة الى غاية 2020 ، ويعود هذا التراجع في الأرضي الصالحة للزراعة الى إلى عدة أسباب لعل من أهمها:

- محدودية الموارد المالية بسبب الجفاف وقلة التساقط .
- ضعف الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة بسبب بعض الاعتبارات التقنية والاقتصادية.
- تعرض مساحة الاراضي القابلة للاستغلال الى عوامل التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي وتعرض التربة للانجراف والتملح.
- نقص التمويل الفلاحي والاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة بسبب سياسة التقشف في الاتفاق العام.
- نقص الاستثمار في الاراضي حيث ان استغلالها قد يساهم في رفع الصادرات للجزائر.

ثانيا: حجم المستثمرات و مساهمة المناطق الطبيعية في الانتاج الزراعي.

الجدول رقم (02): مساهمة المناطق الطبيعية في الانتاج الفلاحي.

طبيعة المنطقة	المناطق السهيلة و الساحلية	الهضاب العليا	المناطق الصحراوية و الواحات	المناطق الجبلية
مساهمة الانتاج الفلاحي	**42.3%**	**23.1%**	**17.5%**	**17.1%**

المصدر: (يحياوي، 2022، صفحة 504)

و بفضل السياسات المبرمجة و البرامج و بجهود الفلاحين من اجل تحسين مستثمراتهم الفلاحية لتوجه الى التصدير الفلاحي و التكيف مع الاوضاع الحالية تم : (يحياوي، 2022، صفحة 504)

- تقليص الاراضي المستريحة بنسبة 11%.
- زيادة في المساحات الخاصة بالتشجير بنسبة 82%.
- انخفاض في المراعي الطبيعية بنسبة 30 %.
- زيادة في المساحات المسقية بنسبة 99%.

ثالثا: تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الجدول رقم (03): **تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)**

السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
صادرات من المواد الغذائية و الفلاحية (مليون دولار)	305	357	314	402	323	239
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
	327	349	373	388	443	

المصدر: (يحياوي، 2022، صفحة 505).

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات من المواد الغذائية و الفلاحية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2010 الى 2020 حيث انتقلت فيها من 305 مليون دولار إلى 443 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة نمو68% وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات من المواد الفلاحية و الغذائية حيث أننا نلاحظ ان صادرات كانت في تذبذب مرة ترتفع و مرة تنخفض بنسب ملحوظة و هذا خلال سنوات من 2010 الى 2016 ثم ثبتت و بقيت في ارتفاع من 239 مليون دولار في 2016 الى 443 مليون دولار في 2020 حيث إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها.

المطلب الثالث: التطورات في نسب صادرات في الجزائر للمنتجات الفلاحية خلال (2010-2020).

و يمكن تمثيلها في الجدول الاتي:

الجدول رقم(04) : التطورات في قيمة صادرات في الجزائر للمنتجات الفلاحية. الوحدة: ألف دولار الأمريكي

سنوات / المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أسمدة	2,594	9,665	9,362	38,443	311,126	420,990
فواكه وثمار	22,701	25,375	26,291	29,980	39,196	34,855
سكر ومصنوعات سكرية	233,695	267,777	212,026	275,679	230,789	150,808
حبوب متنوعة	5,311	3,584	4,753	5,338	6,103	6,737
أسماك	5,975	6,562	5,740	6,073	7,471	6,451
منتجات مطاحن؛ شعير والقمح	4	34	302	207	686	1,562
قطن	3	0	0	0	0	3
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية.	9,458	11,960	11,382	3,491	441	1,171
كاكاو ومحضراته	2,942	1,523	2,664	5,853	7,735	7,529
حيوانات حية	4	0	153	14	20	87
خضر ونباتات غذائية	5,207	5,663	9,725	20,824	2,885	5,670
صوف، وبر ناعم أو خشن؛ خيوط ونسج من شعر الخيل	0	286	67	27	292	503
محضرات غذائية متنوعة	127	165	62	337	112	490
خشب ومصنوعاته؛ فحم خشبي	1	1	21	44	56	54

ألبان ومنتجات صناعة الألبان؛	1,104	1,032	2,251	4,888	4,082	2,604
بن و شاي وبهارات	23	22	46	18	20	38
لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	27	320	33	39	237	162
تبغ وأبدال تبغ مصنعة	411	63	58	233	223	22

سنوات / المنتجات	2016	2017	2018	2019	2020
أسمدة	447,564	327,041	916,226	858,500	910,494
فواكه وثمار	37,807	52,608	111,363	112,469	138,376
سكر ومصنوعات سكرية	233,923	228,351	156,845	192,450	251,320
حبوب متنوعة	6,547	7,762	9,575	13,807	19,260
أسماك	7,036	9,540	35,752	30,204	30,858
منتجات مطاحن؛ شعير والقمح	910	183	16,289	14,677	8,721
قطن	17	39	2,032	6,661	7,426
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية.	12,486	13,505	15,969	18,318	1,988
كاكاو ومحضراته	10,010	9,197	11,392	13,650	7,540
حيوانات حية	126	44	57	14	23
خضر ونباتات غذائية	4,358	6,013	5,241	5,693	5,752
صوف، وبر ناعم أو خشن؛ خيوط ونسج من شعر الخيل	781	1,600	5,794	4,694	2,001
محضرات غذائية متنوعة	718	910	1,331	1,315	1,425
خشب ومصنوعاته؛ فحم خشبي	21	3	336	1,710	1,291
ألبان ومنتجات صناعة الألبان؛	408	733	2,527	7,321	1,114
بن و شاي وبهارات	29	81	212	109	115
لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	110	372	537	1,470	1,013
تبغ وأبدال تبغ مصنعة	26	18	5	10	15

المصدر: (تقديرات مركز التجارة الدولية بناء على إحصائياتUN COMTRADE.، 2023)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان هناك تنوع في الصادرات من الموار الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) حيث نرى ان هناك منتوجات تصدر بشكل عالي و في مقابل هناك منتجات تصديرها منخفض جدا حيث نصنفها الى:

- **الى منتجات ذات تصدير مرتفع :**

نلاحظ ان هناك منتجات تصديرها مرتفع مثل سكر ومصنوعات سكرية، خضر، اسمدة حبوب و شحوم و دهون و يأتي على راسها منتج السكر و مصنوعات سكرية حيث تراوحت قيمة من هذا المنتج خلال الفترة (2010-2020) من 150.808 الف دولار امريكي الى 275 الف دولار امريكي حيث انه كان عائدات من تصديره في تذبذب.

- **منتجات ذات تصدير منخفض:**

نلاحظ من خلال الجدول ان اغلب المنتجات الزراعة ذات تصدير منخفض خاصتا منتج القطن ففي سنوات من 2011 و 2014 لم يصدر اطلاقا و لم يأتي باي عائد.

من خلال الجدول ايضا نلاحظ انه خلال السنوات (2010-2017) جميع المنتجات الفلاحية المصدرة ذات عائد منخفض لكن فجأتا بدأت بارتفاع بشكل ملحوظ من 2018 الى 2020 و استمرت في ارتفاع بشكل كبير حيث ادخلت عائدات كبيرة للدولة الجزائر مقارنة بسنوات التي قبلها ليتصدر راس قائمة المنتجات الاسمدة بإيراد يقدر 910,494 الف دولار امريكي خلال سنة 2020.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات خلال فترة 2010/2020.

المطلب الاول: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال (2010-2020).

الجدول رقم(05): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة %	8.50	8.10	8.80	9.90	10.30	11.60
	2016	2017	2018	2019	2020	
	12.20	11.80	11.90	12.30	14.10	

المصدر: (البنك الدولي، 2020)

الشكل رقم (02) تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال (2010-2020)

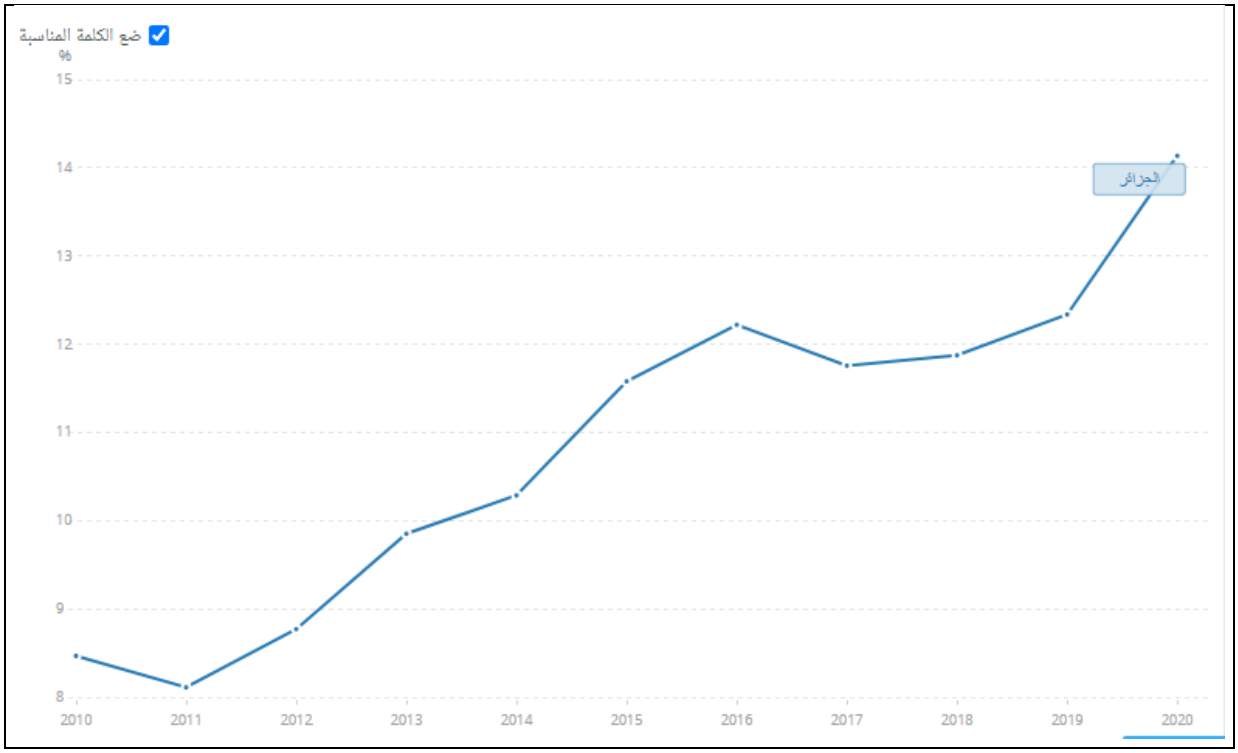

المصدر: (البنك الدولي، 2020)

يتضح لنا من خلال الجدول و الشكل اعلاه أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بلغت ما بين 8.10% و 14.10% خلال الفترة (2010-2020)، و حقق الانتاج الفلاحي الوطني ارتفاعا من حيث القيمة، حيث انتقل من 8.50 سنة 2010 الى 14.10% سنة 2020، و يرجع هذا النمو في قيمة الانتاج الفلاحي إلى الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة والى الارتفاع العام لأسعار بعض المنتجات الفلاحية. و ارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية إلى 14.10% بنهاية 2020، والى 16.2% باحتساب القيمة المضافة خارج المحروقات، و بهذا فإن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14.10% تجعل منه قطاعا انتاجيا هاما ومساهما رئيسيا في تنمية الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. وبلغت نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج الفلاحي المحلي 73% ، وتشير الاحصائيات إلى أنه وخلال المخطط الخماسي لبرنامج التجديد الفلاحي (2015-2019)، كان معدل النمو في القطاع الفلاحي بارتفاع ويرجع هذا النمو في القطاع الفلاحي إلى اطار العمل الذي تم من خلاله دعم المناطق الجنوبية بالطاقات المتجددة، وتوفير الامكانيات اللازمة من كهرباء ومياه لإنعاش النشاط الفلاحي لا سيما فيما يتعلق بالحبوب، إلى جانب دعم الفلاحين الفعليين بتقليص. الكميات المستوردة من المواد الفلاحية، وتشجيع المحولين للاستثمار في زراعات المختلفة.

هكذا حسب ما صرح به بنك الجزائر في تقريره السنوي، الذي ينص ان قطاع الفلاحي ساهم في التخفيف من تقلص ، كل من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بـ 6.8% ؛ واجمالي الناتج الداخلي بـ 4.0% في 2020 و يرجع هذا الاداء الخاص بقطاع الفلاحة إلى النتائج الإيجابية للإنتاج البستاني الذي يُمثل جزءاً معتبراً من القيمة المضافة لهذا القطاع. إضافة إلى ذلك، في إطار الموسم الفلاحي 2019/2020 بلغ إنتاج الحبوب 43,895 مليون قنطار، في انخفاض بـ 222 مقارنة بالموسم الماضي كان هذا الانخفاض معتبراً بالنسبة للقمح اللين (21 %) القمح الصلب ،(20%) الشعير (26%) والشوفان (32%)

والتي تأثر انتاجهم بالظروف المناخية .في المقابل، عرف الإنتاج خارج الحبوب، بما فيه المحاصيل البستانية، الطماطم الصناعية زراعة الزيتون وزراعة الكروم، نمواً بمعدلات محصورة بين 1% (زراعة الكروم) و 224 (زراعة الزيتون). عرف إنتاج الطماطم الصناعية وزراعة الزيتون تسارعاً في وتائر النمو، في زيادة على الترتيب بـ 10.1 وبـ 23.3 نقطة مئوية. رفعت مستويات النمو هذه من انتاج الطماطم الصناعية وزراعة الزيتون على الترتيب، إلى 19.313 مليون قنطار و10,795 مليون قنطار في سنة 2020 مقابل 16.492 مليون قنطار و 8,688 مليون قنطار في سنة 2019 .بإنتاج قدره 150,703 مليون قنطار في سنة 2020، سجل الإنتاج البستاني زيادة طفيفة بـ 2.7% مقارنة بالنمو المسجل في سنوات السابقة. (https://www.bank-of-algeria.dz/ar/، 2021).

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في توفير مناصب الشغل خلال (2010-2020).

و يمكن تمثيل مساهمة الاستثمار الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجول و الشكل الاتيان:

الجدول رقم (06): مساهمة الاستثمار الفلاحي في توفير مناصب الشغل.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة %	12	10.60	10.80	11	9	9.55
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
	9.80	10.20	10	9.95	10.55	

المصدر: (البنك الدولي، 2020)

الشكل رقم(03): مساهمة الاستثمار الفلاحي في توفير مناصب الشغل.

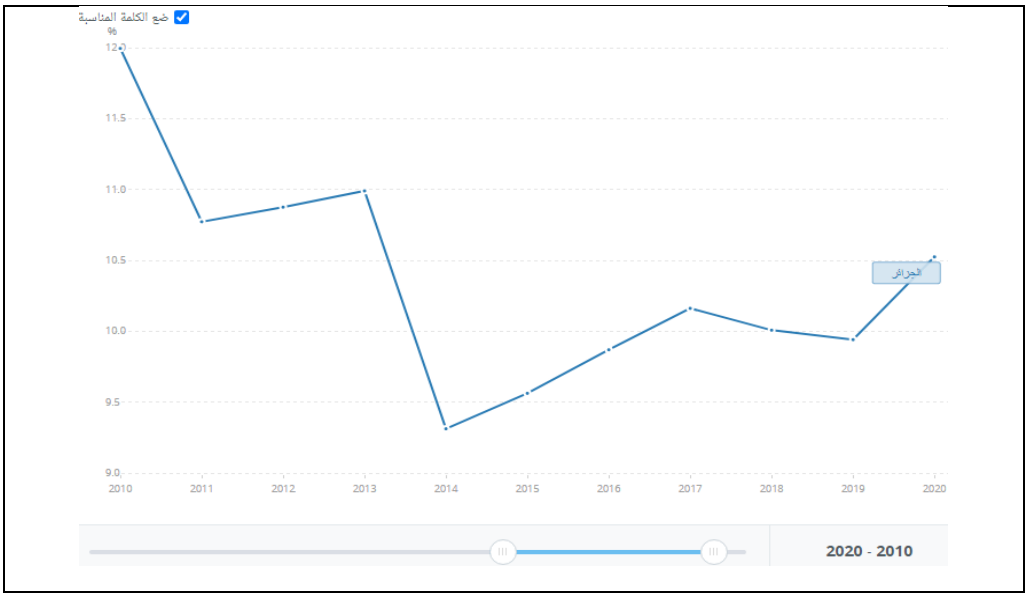

المصدر: (البنك الدولي، 2020)

يتضح من بيانات الجدول و الشكل اعلاه أن هناك تراجع في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل، ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العاملة من هذا القطاع على قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن الأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم حيث كانت نسبة العمال في سنة 2010 (12%) و لقد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل الى (9%) في سنة 2014 ثم تبدا بارتفاع بشكل طفيف لتصل في سنة 2020 الى (10.55 %).

المطلب الثالث :أهم منجزات قطاع الفلاحة و التنمية الريفية لتنمية الاستثمار في قطاع الفلاحي.

تبلغ مساحة القطر 2,371 مليون كلم مربع تتمثل المساحة الفلاحية الإجمالية في 48,1 مليون هكتار تشكل منها الأراضي الرعوية **32,7** مليون هكتار و الغابات **4,1** مليون هكتار و غطاء الحلفاء **2,8** مليون هكتار، وتمثل المساحة الصالحة للزراعة **8,5** مليون هكتار، منها **5,7** مليون هكتار تابعة لأملاك الخواص و **2,8** مليون هكتار تابعة للأملاك الخاصة للدولة موزعة بين المستثمرات الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية، والمزارع النموذجية والمعاهد والهيئات العمومية. توجد في البلد 1.203.869 مستثمرة 50% منها لديها اقل من 20 هكتار و26% لديها اقل من 10 هكتار . متوسط حجم المزارع انخفض ب حوالي 11.5 هكتار في عام 1973 إلى 8.3 هكتار في عام 2002. فيما بلغت المساحات المسقية ،في نهاية 2021، بلغ 1.430.000 هكتار ، مقابل 350.000 هكتار سنة 2000. حيث أن الرقعة المجهزة بأنظمة السقي المقتصدة للماء تناهز إلى نهاية 2019 ، 897.600 هكتار، مقابل 75.000 هكتار سنة 2000. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

و من أهم المؤشرات الاقتصادية: نجد (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

- نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام : 14,1 % في 2020.
- قيمة الإنتاج في 2021 : 3.491,2 مليار دج (25,6 مليار دولار أمريكي)
- نسبة النمو (متوسط 2016 /2020) : % 2.
- عدد المستثمرات الفلاحية في 2021 : 1.260.000 مستثمرة،
- عدد الفلاحين المسجلين على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة: 1.180.205 فلاح
- التشغيل الفلاحي في 2020 : 2,6 مليون عامل، أي حوالي 20 %من اليد العاملة الكلية؛

ولقد شرع القطاع خلال الفترة الأخيرة في تحقيق اهداف التنمية، بناء على متطلبات المرحلة و تماشيا مع الرهانات الحالية و المستقبلية من خلال تجسيد البرامج التي تكتسي طابع الأولوية ويتعلق ألأمر بتطوير الزراعات ذات الطابع الإستراتيجي كما هو الحال بمحاصيل الحبوب، لاسيما القمح الصلب و اللين منها و البقوليات و الحليب و اللحوم و الزراعات الزيتية و العلفية و السكرية التي نتطلع إلى تنميتها، بقدر الإمكان، بغية تقليص الواردات و تحقيق توازن الميزان التجاري الفلاحي، على وجه الخصوص، و الوطني، على العموم.

حيث عرف إنتاج أهم الشعب ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2020، و ذلك بالرغم من جائحة كورونا و الجفاف الذي ساد خلال هذه السنة وكان ذلك بفضل جهود الفلاحين و الموالين و المهنيين و كافة الفاعلين في المجال الفلاحي.

- لقد شهد **إنتاج الحبوب**، على سبيل المثال، ما يعادل 43.9 مليون قنطار في سنة 2020، بينما كان (37.6 مليون قنطار) عام 2015. أي بنسبة ارتفاع تبلغ 17%. وهو الأمر ذاته بالنسبة للبقوليات الجافة التي بلغ إنتاجها 1,2 مليون قنطار، أي بزيادة 32 % مقارنة مع سنة 2015 ، حيث كان 874 ألف قنطار، فقط.
- فيما يتعلق **بمادة البطاطا** فقد بلغت كمية الانتاج 46.6 مليون قنطار في 2020 مقابل 45.4 مليون قنطار في 2015 بنمو 3 .%ولقد تم تقليص الكميات المستوردة من بذور البطاطا بحوالي 50% و الذي يعتبر مكسبا هاما، إذ سنواصل هذا المسعى من أجل تقليص الواردات من هذه المادة بقدر كبير.
- وحققت **شعبة الطماطم الصناعية**، نتائج غير مسبوقة خلال هذه السنة، بفضل تحسين التنظيم واتخاذ إجراءات تحفيزية لفائدة الفلاحين و عليه، كسبنا معركة الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة وأسسنا لأفاق التصدير و بلغ إنتاج التمور ما يزيد عن 11 مليون قنطار في 2020 مقابل 9,9 مليون قنطار سنة 2015 أي بارتفاع 16.%
- و تم تسجيل التطور في باقي الشعب على غرار الحليب الطازج بمتوسط إنتاج يقدر بـ 3.5 مليار لتر خلال فترة 2015-2020، بالمقارنة ب 2010-2014، حيث كان متوسط الانتاج 3.1 مليار لتر أي بمعدل نمو 13% بين الفترتين.
- وفيما يتعلق باللحوم الحمراء، فقد بلغ الإنتاج 5,3 مليون قنطار معدل فترة 2015-2020 مقابل 4.4 مليون قنطار في الفترة (2010-2014) أي بنمو 21%،واللحوم البيضاء بما يفوق 5.4 مليون قنطار في 2020 مقابل 4.9 مليون قنطار في 2015 بمعدل نمو 9.%.
- و تم الشروع في إنتاج السلجم الزيتي (الكولزا)، على مساحة 3.349 هكتار حيث كللت هذه التجربة الأولى، بنتائج ايجابية من خلال تحقيق إنتاج يعادل أكثر من 16 ألف قنطار، منها أكثر من 13 ألف قنطار موجهة للصناعات التحويلية، ذلك ما يعادل ربحا بقيمة 800 ألف دولار أمريكي، علما إننا حاليا في طور التحضير للموسم الحالي الذي سينطلق في نوفمبر القادم.
- من جهة أخرى، وفيما يتعلق ببرنامج تطوير الذرة الصفراء، فقد ارتفعت مساحة هذا المحصول من 79 هكتار في 2019 إلى 18.000 هكتار في عام 2020، بينما بلغت المساحة الإجمالية المزروعة في الموسم الحالي 25.000 هكتار بولايات الجنوب على وجه الخصوص، بتوقعات إنتاج 1,2 مليون قنطار، أي بمكسب ربح يعادل 37.5 مليون دولار. فيما أن الأهداف المسطرة بحلول عام 2024 ستسمح بتغطية 50 % من الاحتياجات الوطنية، بمساحة 300.000 هكتار.
- وفيما يتعلق بالقمح الصلب، لقدتم وضع خطة جديدة ترمي إلى الرفع من هذا الإنتاج الإستراتيجي من خلال الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل تقنية التي تحدد المناطق المؤهلة لإنتاج هذا النوع من الزراعات. كما ستسمح المقاربة بتوجيه دعم الدولة لهذه الشعبة الإستراتجية.

- كما تم مباشرة برنامج متكامل لتنمية الأشجار المثمرة و المقاومة في المناطق المؤهلة لها، من خلال تخصيص مساحة 300.000 هكتار لتنميتها و ذلك لتوفير المداخيل و الثروات للساكنة، لاسيما الشباب و النساء الريفيات منهم.

اما فيما يتعلق بتوسيع الأراضي المسقية قد بلغ مجموع الأراضي المسقية إلى غاية نهاية سنة 2020، 1,47 مليون هكتار، مقابل 1,2 مليون هكتار عام 2015. فيما بلغت المساحات المجهزة بأنظمة السقي المقتصدة أكثر من 969 ألف هكتار أي 66% من المساحة الاجمالية، مقابل 639.000 هكتار سنة 2015 وقد تم خلال هذا الموسم توسيع المساحة المسقية الخاصة بالحبوب بما يعادل 34.000 هكتار إضافية أي 17% من الأهداف المسطرة في ورقة الطريق. (2020-2024). وفي هذا السياق، نسعى إلى توسيع المساحات المسقية من خلال تطوير محيطات جديدة وتزويدها بتقنيات عصرية مقتصدة للمياه.

فيما يخص بالعقار الفلاحي: في إطار عملية تحويل حق الانتفاع من الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة إلى حق امتياز، تمّ تسليم 185.500 عقد امتياز، من أصل 203.828 مستفيد، ما يمثل مساحة قدرها 2.131.729 هكتار من أصل 2.284.262 هكتار وفيما يخص استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، تم منح مساحة تناهز 960.000 هكتار لفائدة 22.700 مستفيد. حيث تم تنصيب 11.449 مستثمر على مساحة 739.815 هكتار، من بينهم 4.100 مستثمر باشروا فعليا عمليات الاستصلاح على مساحة 150.000 هكتار.

وفي إطار إجراءات الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية (APFA)، تم منح 1.200.000 هكتار لفائدة 139.918 مستفيد، منهم 23.730 تحصلوا على عقود الملكية لمساحة تقدر بـ 192.977 هكتار وذلك منذ صدور قانون الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية في 1983.و تم استرجاع ما يفوق 750.000 هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة ضمن برامج الاستصلاح. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

خلاصة :

من خلال تحليل الاستثمار في القطاع الفلاحي و دوره في تنمية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، ومن خلال تشخيصا لأهم مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر وأثرها الاقتصادي، تبين لنا انه الجزائر تتوفر على مقومات فلاحية متنوعة ومتعددة تؤهلها بأن تكون قطبا فلاحيا بامتياز، إلا أن عدم تثمينها جعل القطاع الفلاحي يسجل أرقاما ضعيفة في التوازنات الكلية؛ سعت الجزائر جاهدة في دعم الاستثمار القطاع الفلاحي من خلال عديد من البرامج الفلاحية، لاعتباره من القطاعات الاستراتيجية التي تمكين من المساهمة بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات في الاقتصاد الوطني يساهم القطاع الفلاحي بامتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لجزء من الغذاء، بالإضافة إلى المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني حيث تعاني المساحات الصالحة للزراعة بالجزائر من انحسار مستمر بفعل الظروف الجوية السائدة من كالجفاف، والظروف الناتجة عن الحرث العشوائي والرعي الجائز، ما أدى إلى تصحر العديد من الأراضي الفلاحية؛ و لا تزال شعبة تربية الحيوانات الحية وشعبة تربية المائيات بعيدتان كل البعد عن معطيات وإمكانيات الجزائر التي تزخر بماء وذلك النفور المستثمرين من الاستثمار فيهما، وغياب الدعم الحقيقي لهما ولغياب البحث والتطوير في هذه الشعب اذ يعاني القطاع الفلاحي من قلة اليد : نتيجة هجرة القوى العاملة إلى قطاعات أخرى، اضافة الى ظاهرة النزوح الريفي

و في الاخير يمكن القول أن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من نقص أو غياب الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في المستثمرات الفلاحية عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الاقتصاد (الفلاحة، الصناعة التجارة..)، و هو ما يخالف منطلق التنويع في الصادرات الاقتصادية لذا يجب على الجزائر زيادة تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للنهوض بالقطاع الفلاحي لكي يساهم بتحقيق ايرادات من خلال التصدير.

الخاتمـــة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حول تم التوصل الى معرفة اثر مساهمة قطاع الفلاحة في خلق فرص التنويع الصادرات خارج نطاق المحروقات باعتبار القطاع الفلاحي كونه مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي بتحقيقه مزيدا من الفائض السوقي وجب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وفق أسس علمية لرفع مستوى إنتاجية القطاع، و تعزيز مساهمة في الصادرات، وهذا وفق مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في تطوير أنشطة المناولة القطاع الصناعة الغذائية و التقليدية، و توفير المزيد من التأطير العلمي والتقني، و دهم و تنظيم نشاط الإنتاج والتسويق، وإعادة ترشيد سياسات الدعم الموجهة هذا القطاع وتشجيعها، حيث كل هذه الإجراءات من شأنها تفعيل دور القطاع في امتصاص الفائض الكبير لليد العاملة.

حيث اهتمت الجزائر بالاستثمار في القطاع الفلاحي باعتباره ثروة هامة يعول عليها خارج المحروقات حيث انها بذلت مجهودات كبيرة منذ العشريتين، غير أنها لم تصل الى الأهداف المرجوة في تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة مستقرة و مضبوطة خاصة مع ضعف حجم الاستثمارات الفلاحية و الزراعية على المستوى المحلي والأجنبي وهذا راجع الى مناخ الاستثمار الذي لم يعرف ملائمة ولا استقرار بسبب المشاكل الإدارية والمالية و البنكية التي لاتزال محل دراسة من حين إلى آخر رغم أن الجزائر تمتلك مقومات كبيرة ومتنوعة تسمح لها بإيجاد هذا المناخ وتكون من الدول الرائدة في توفير المنتوجات الفلاحية والزراعية، ولعل ما سيصدر من قوانين الاستثمار الجديد سياتي بقواعد تساهم الى حد كبير في تغيير وضعية الاستثمار في الجزائر وجعله أكثر ملائمة وأكثر فعالية.

I. نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة الى مجموعة من نتائج أهمها:

1. نتائج نظرية

- يعتبر الاستثماري الفلاحي من أهم أنواع الاستثمارات الحيوية، ملاله من زيادة في حجم الإنتاج وتقليل من أزمة التبعية واستيراد المنتجات الغذائية الحيوية، ويساهم في تطوره وتنوعه أسس ومقومات توفرها الطبيعة ودعائم تقدمها الدولة.
- يساهم القطاع الفلاحي بشكل كبير في تطوير النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل للشباب و تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ويعتبر الاستثماري وسيلة ناجعة للارتقاء بهذا القطاع وتطويره.
- إن نشاط التصدير أهمية خاصة اذ يعتبر من بين أهم مقومات وأسس النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، لان الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول أجنبية تزيد من موارد النقل الأجنبي المهمة لعملية التنمية
- إن تنويع الصادرات يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية

2. نتائج إختبار الفرضيات

- تتمثل محددات الاستثمار الفلاحي في السياسات التي تضعها الدولة و تتمثل في سياسات الإنتاج التي تتضمن ا دعم وتطوير الإنتاج الفلاحي عبر الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية التي تلائم مختلف النظم الزراعية ،سياسة التسعير: و تعني تحديد الأسعار حسب آلية السوق، سياسات التسويق: اذ يعتبر التسويق من أهم مقومات الإنتاج الفلاحي ويشمل نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب، سياسات التصنيع: تهدف السياسات التصنيعية في

الاستثمار الفلاحي إلى قيام صناعات زراعية في مجال السلع الغذائية والتحويلية باستخدام المنتجات الزراعية كمدخلات لها، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة التي بدورها تزيد من الدخل الوطني، سياسات التصدير. **و هذا ما يدعم الفرضية الاولى.**

- ان للقطاع الفلاحي في الجزائر أهمية كبيرة، حيث سعت من خلال بذل الجهود من أجل تطوير الاستثمار الفلاحي، والتي أسهمت إلى حد ما في دعم نمو القطاع الفلاحي و رفع الصادرات، وهذا ما أشارت إليه المعطيات التي تم الاستناد عليها منذ سنة 2010 و ذلك من خلال البرامج و السياسات التي سعت الجزائر الى تطبيقها **و هذا ما ينفي الفرضية الثانية** حيث الاستثمار الفلاحي في الجزائر غير مهمش و ان الدولة الجزائرية اعطته اهمية كبيرة غير ان السياسات التي طبقتها لم تكن كافية لتطوير و تنمية هذا القطاع.
- إن مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني بدأت تشهد تحسن ملحوظ نتيجة برامج الدعم المقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع، و هذا من القيمة المضافة التي سجلها القطاع الفلاحة قطاع الفلاحة في تطور الناتج المحلي الاجمالي **و هذا ما ينفي الفرضية الثالثة،** اذ ان هناك دور للاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر بنسبة معتبرة بذات تشهد تحسن في سنوات الاخيرة و هي مستمرة في ذلك التحسن.
- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الموارد الفلاحية إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية قطاع الفلاحة .
- من الناحية الاحصائية ان موقع قطاع الفلاحة ضمن المؤشرات الاقتصادية فهو يساهم بسبب ضعيفة لا تتماشى مع الاستراتيجيات التقوية المتحدة من طرف الدولة .

II. المقترحات:

في ضوء الإطار النظري للدراسة، و نتائج الجانب التطبيقي نقدم التوصيات التالية:

- مواصلة دعم الدولة للقطاع الفلاحي والمستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية والبنكية وعصرنة القطاع لضمان حسن سير المشاريع والجدية في تنفيذها.
- تشجيع اليد العاملة في القطاع الفلاحي باقتراح امتيازات محفزة سيما المادية للشباب لعرض استقطابها ووضع ميكانيزمات اللجان محلية وللجنة وطنية تهتم بمراقبة ومتابعة المشاريع الاستثمارية وتقييمها
- وضع مخططات جديدة فيما يخص الثروة المائية لتفادي تقلبات المناخية وتكثيف بناء السدود والآبار وغيرها لتدعيم مقومات الاستثمار الفلاحي.
- العمل على تنشيط السياسات التنموية في المجال الفلاحي واستخدام التقنية الحديثة في الري والفلاحة.
- ضرورة زيادة الاهتمام بالبحوث الفلاحية وتوفير التمويل اللازم لتطوير مراكز البحوث الفلاحية، والتنسيق بين الباحثين المحليين والعالميين لكسب المهارات والخبرات في المجال الفلاحي.

III. آفاق الدراسة:

ونورد فيما يلي بعض المواضيع الأخرى لمن يهمه البحث في الموضوع:

- تأثير الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- دراسة مقارنة بين القطاع الفلاحي الجزائري و الدول العربية.
- المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي للجزائر في المغرب العربي.

فهرس المحتويات

البسملة	-
الشكر و العرفان	-
الإهداء	-
ملخص الدراسة	-
قائمة الجداول و قائمة الأشكال	-
المقدمة العامة	أ -ج
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي حول الاستثمار الفلاحي	02
تمهيد	03
المبحث الاول: ماهية الاستثمار الفلاحي.	04
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الفلاحي.	04
الفرع الاول: تعريف الاستثمار.	04
الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الفلاحي.	05
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي .	07
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الفلاحي و اهدافه.	08
الفرع الاول: أهمية الاستثمار الفلاحي.	08
الفرع الثاني: اهداف الاستثمار الفلاحي.	10
المطلب الرابع: متطلبات الاستثمار الفلاحي و مجالاته.	11
الفرع الاول: متطلبات الاستثمار الفلاحي.	11
الفرع الثاني: مجالات الاستثمار الفلاحي.	13
المطلب الخامس: المحددات الاقتصادية للاستثمار الفلاحي .	14
المبحث الثاني: اساسيات في الاستثمار الفلاحي.	16
المطلب الاول: دوافع التوجه الى الاستثمار الفلاحي و أشكاله.	16
الفرع الاول: دوافع التوجه الى الاستثمار الفلاحي.	16
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الفلاحي.	17
المطلب الثاني: مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي.	18
المطلب الثالث: اسس اتخاذ قرار الاستثمار الفلاحي.	19
المطلب الرابع: مبادئ الاستثمار الفلاحي.	21
المطلب الخامس: معوقات الاستثمار الفلاحي .	22
المبحث الثالث: اساسيات حول الصادرات.	24

المطلب الاول: مفهوم التصدير و أنواعه.	24
الفرع الاول: تعريف التصدير.	24
الفرع الثاني: أهمية التصدير.	25
الفرع الثالث: أنواع التصدير.	26
المطلب الثاني: دوافع التصدير و اتجاهاته.	29
الفرع الاول: دوافع التصدير.	29
الفرع الثاني: اتجاهات التصدير.	30
المطلب الثالث: عوامل نجاح التصدير و تحدياته.	30
الفرع الاول: عوامل نجاح التصدير.	31
الفرع الثاني: تحديات التصدير.	31
المطلب الرابع: اهمية الصادرات و دورها في التنمية.	35
الفرع الاول: اهمية الصادرات.	35
الفرع الثاني: دور الصادرات في التنمية.	36
المطلب الخامس: استراتيجية تنمية الصادرات.	38
خلاصة الفصل .	41
الفصل الثالث: دراسة حالة مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	42
تمهيد.	43
المبحث الاول: تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر.	44
المطلب الاول: تطور السياسات الفلاحية والريفية بالجزائر	44
المطلب الثاني: أهمية تشجيع الاستثمار الزراعي في الجزائر و مقوماته.	46
الفرع الاول: أهمية تشجيع الاستثمار الزراعي في الجزائر.	46
الفرع الثاني : مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر .	47
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.	49
المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات في الجزائر (2020/2010).	51
المطلب الاول: محددات تطور الصادرات في الدول النامية.	51
المطلب الثاني: تطور الاراضي الزراعية المستغلة في زراعة في جزائر (2020/2010).	52
المطلب الثالث: التطورات في نسب صادرات في الجزائر للمنتجات الفلاحية .	54
المبحث الثالث: دور الاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات خلال فترة 2020/2010.	56
المطلب الاول: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال (2010-	56

2020).	
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في توفير مناصب الشغل خلال (2010-2020)	58
المطلب الثالث :أهم منجزات قطاع الفلاحة و التنمية الريفية لتنمية الاستثمار في قطاع الفلاحي	59
خلاصة الفصل	60
خاتمة	64
فهرس المحتويات	66
قائمة المصادر والمراجع	70

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

I. المقالات و المؤتمرات

1. احمد سواهلية، ادم رحمون، سعد مقص، و فطوم كرفاوي. (15 06, 2018). تطور القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الامن الغذائي دراسة حالة الجزائر. *مجلة البديل الاقتصادي، 05*(01).

2. الزين منصوري، و رزيق كمال. (2013). استثمار الفلاحي و الفجوة الغذائية في الجزائر الطموح و التحدي. *مجلة العلوم اقتصادية و التسيير و التجارة، 01*(28).

3. الطاهر شليحي، و سعاد مزلف. (29 06, 2020). قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990 -2018) باستخدام نموذج ARDL. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 06*(01).

4. الهام أيت بن أعمر . (18 12, 2015). تجمعات التصدير آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 19*(02).

5. امال دراعي، و مح يدو. (06 06, 2021). تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر-ولاية البليدة نموذجا-. *مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال، 04*(01).

6. بو عبد الله رابحي. (21 10, 2021). التحفيزات الضريبية كالية لترقية الاستثمار الفلاحي "التجربة الجزائرية للفترة 2002-2017 انموذجا". *المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية، 13*(05).

7. جميلة كربوج، و ليلى اللحياني. (10, 2022). الاستثمار الفلاحي في الجزائريين رهان التنمية الاقتصادية و تحديات الواقع. *المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية، 59*(04).

8. سامي بن جدو، و مصطفى بن عامر. (14 11, 2020). التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 -2018) باستخدام نماذج ARDL لاختبار الحدود. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10*(06).

9. سهيلة مصطفى، و مُحَمَّد راتول. (06, 2016). تحليل اثر الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الاساسية في دول شمال افريقيا خلال الفترة (2012/2000). *مجلة ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير*(05).

10. عبد الحفيظ يحياوي. (14 03, 2022). القطاع الفلاحي و محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010-2020). *دراسات اقتصادية، 16*(01).

11.عمر حوتية، و مونيرة سعيج. (31 12, 2018). تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي. *مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال، 02*(07).

12.فريدة عيادي. (15 06, 2020). دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر–واقع وآفاق–. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية ، 57*(04).

13.كمال رزيق، و الزين منصوري. (01 06, 2013). الاستثمار الفلاحي و الفجوة الغذائية في الجزائر – الطموح و التحدي–. *مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 01*(28).

14.لؤى طه الملا حويش، و حنان مُحَمَّد شكر الجبوري . (2017). مقاربات مفاهيمية وتعاريف عن الاستثمار الزراعي في الفكر الاقتصادي. *مجلة كلية التربية الاساسية، 23*(97).

15.نور الدين كروش. (14 01, 2019). دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 08*(04).

16.وهيبة سراج، و اسماء ناويس. (03 06, 2022). دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 29*(18).

17. وصاف سعيدي. (04, 2004). نحو استاتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير. *الملقى الوطني حول الاصلاحات حول الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية*. بشار، الجزائر: المركز الجامعي ببشار

II. الكتب:

18.احمد عارف العسان، و محمود حسين الوادي. (2010). *اقتصاديات الوطن العربي*. عمان، الاردن: دار المسير للنشر و التوزيع.

19.احمد كاظم الساعدي. (2020). *حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام*. القاهرة، مصر: المركز العربي للنشر و التوزيع.

20.ادهم جلال الدين ابراهيم. (2018). *علم الاستثمار الإسلامي*. القاهرة، مصر: مركز الكتاب للنشر و التوزيع

21.توفيق مُحَمَّد عبد المحسن. (1997). *التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

22.خالد احمد علي محمود. (2019). *الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الاقتصادي..

23.خلفان حمد عيسى. (2016). *إدارة الاستثمار والمحافظ المالية*. القاهرة، مصر: دار الجنادرية.

24.رائد مُحَمَّد عبدربه. (2013). *التسويق الدولي*. عمان، الاردن: دار الجنادرية للنشر و التوزيع.

25.شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي. (2020). *الاستثمار الاجنبي المباشر: ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية الخاصة و اثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

26.عادل عبدالمهدي. (1980). *الموسوعة الاقتصادية*. بيروت، لبنان: دار ابن خلدون.

27.عامر مُحَمَّد سعيد طوقان. (2018). *الاستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى*. عمان، الاردن: دار البيروني للنشر و التوزيع.

28.عقيل كريم زغير. (2015). *المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي*. المنصورة، مصر: دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع.

29.علي شهاب احمد الصباحي. (2019). *الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة*. القاهرة، مصر: دار الاكاديميون للنشر و التوزيع.

30.عمار عريان. (2008). *اصول التجارة* . سوريا: دار شعاع للنشر و التوزيع.

31.فريد النجار. (2008). *التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

32.فوزي نعيمي. (1999). *التجارة الدولية*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

33.مُحَمَّد عبد المنعم غفر، و احمد فريد مصطفى. (1999). *الاقتصاد الدولي*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

34.مُحَمَّد غياث شيخة. (2021). *الاستثمار (المبادئ – الأدوات – المخاطر – التقييم)*. دمشق، سوريا: دار رسلان للنشر و التوزيع.

35.مصطفى محمود فؤاد. (1993). *التصدير و الاستيراد علميا و عمليا*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع.

III. الاطروحات و الدكتوراه:

36.اعمر عزاوي. (2005/2004). استاتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر. *اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

37.الهام ايت بن اعمر بن عجال. (2017/2016). اليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروات " واقع و افاق . *اطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. الجزائر، الجزائر : جامعة الجزائر -03-.

38.براهيم بلقلة. (2009/2008). اليات تنويع و تنمية الصادرات خرج المحروقات و اثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي.

39.حسينة بن يوسف. (2011-2012). ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010). *مذكرة ماجستير ي العلوم التجارية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.

40.خالد احمد علي محمود. (2019). *التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

41.دحو سليمان. (2016/2015). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كاداة لتنمية الصادرات الجزائرية خاج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- . *اطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. بسكرة، الجزائر: جامعة مُحَّد خيضر.

42.صراح بن لحرش. (2013/2012). تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة. *مذكرة ماجستير في علوم التسيير*. ام بواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

43.عبد الحميد حمشة. (2013/2012). دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر -. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. بسكرة، الجزائر: جامعة مُحَّد خيضر.

44.عبد الرحمن مُحَّد الحسن الحسن مُحَّدين. (2019). أثر الإدارة الإستراتيجية لمخزون المياه الجوفية في الإستثمارات الزراعية بالتطبيق على المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل . *اطروحة الدكتواره في إدارة الأعمال*. ولاية نهر النيل، مصر: جامعة شندي.

45.عطا الله بن طيرش. (2017/2016). تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. تلمسان، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.

46.لخميسي الواعر. (2019). دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000 -2016. *اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية*. غرداية، الجزائر: جامعة غرداية.

47.مُحَّد الطاهر العمودي. (2012). الاستثمار العقاري و دوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.

48. محمد غردي. (2012/2011). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر ، الجزائر : جامعة الجزائر -03-.

49. هجيرة زاوي. (2008-2009). دراسة قياسية للصادرات الجزائرية للفترة 1970-2005 في ظل انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -01-.

50. وصاف سعيدي. (2004). اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

IV. المواقع الالكترونية:

51. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2023). تاريخ الاسترداد 02 05, 2023، من https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-1962--%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%8A .

52. *البنك الدولي*. (2020). تاريخ الاسترداد 10 05, 2023، من https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?end=2020&start=2010&locations=DZ&view=chart

53. *https://www.bank-of-algeria.dz/ar*. (2021). تاريخ الاسترداد 11 05, 2023، من https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/

54. *تقديرات مركز التجارة الدولية بناء على إحصائيات UN COMTRADE*. (2023). تاريخ الاسترداد 05, 2023 20، من trademap.org: . https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c012%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1

55. *https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL/visualize*. (بلا تاريخ).

قائمة الملاحق

الملحق (01) تصريح شرفي

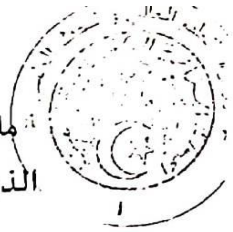

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): ...اسماعين محمد توفيق... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ...طالب...
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم ...109993...1483... والصادرة بتاريخ ...2021/02/14...
المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية قسم علوم تجارية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: دور الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: ...2023/06/08...

توقيع المعني (ة)